آليات مواجهة خطر إفلاس الشركات في زمن جائحة كورونا وجهود التشريعات الوطنية

الدكتور/ محمد صلاح عبد اللاه محمد
دكتوراه في القانون التجاري والبحري
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

ملخص:

إن العالم قد يتعرض في وقتنا الحالي لجائحة عالمية، لا يقتصر نطاق تأثيرها على البشر فقط، بل يمتد إلى الشركات، ويؤثر عليها تأثير عظيم، لاسيما في الوفاء بالتزاماتها؛ نتيجة وقف حركة التبادل التجاري بين الدول، وتطبيق الإجراءات الاحترازية داخل الشركات نفسها، مما قد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تعرض الشركة لخطر الإفلاس، وإغلاقها، وتسريح ما بها من موظفين، مما قد يؤثر على الاقتصاد الوطني بالنسبة للدول التي تتبعها تلك الشركات، مما حفز فينا أن نبحث في آليات مواجهة خطر الإفلاس، وقد استرشدنا في ذلك بتطبيقات عملية لإجراءات اتخذتها دول أوروبية وآسيوية وعربية لتجنب إفلاس الشركات التي تقع داخل قطرها، وقد كان لتلك الإجراءات عظيم الأثر في بقاء كيان تلك الشركات على الوجود.

مقدمة:

تعد جائحة فيروس (COVID-19)[(١)]، أكبر تحد يواجه العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك فقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة (Guterres António) في الأول من أبريل ٢٠٢٠، من أنه بسبب تلك الجائحة قد نخسر الملايين من الأرواح البشرية[(٢)]، ونتيجة لذلك قد فرضت العديد من حكومات الدول على مستوى العالم مجموعة من القيود على الحركة البشرية، وممارسة الأنشطة التجارية، وسيكون بالتأكيد

(١) يشير هذا المصطلح إلى مرض (فيروس كورونا ٢٠١٩)، وقد تم تسميته كذلك بالفيروس الذي يسببه وهذا الفيروس هو (SARSCoV-2)، ويطلق عليه أيضاً اسم (الفيروس التاجي).

(٢) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, The Covid-19 Pandemic and Business Law: A Series of Posts from the Oxford Business Law Blog (April 11, 2020). Oxford Legal Studies Research Paper Forthcoming, p2, Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract=), (20/4/2020).)

لتلك القيود تأثير مباشر على عدم قدرة الشركات التجارية على ممارسة أنشطتها التجارية كالمعتاد(٣).

هذا وإنه لم يلاحظ وجود جائحة عالمية مثل جائحة فيروس (COVID-19)، منذ ظهور الإنفلونزا الإسبانية عام ١٩١٨، ومن المؤكد أنه سوف ينتج عن تلك الجائحة أزمة عالمية، وسوف يكون لها تأثير قوي على العقود التجارية، والاقتصاد في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن تؤدي إلى الشلل الواسع في الأسواق العالمية، وسيؤدي دون شك، بدفع مجموعة واسعة من الشركات الكبيرة في العالم إلى السقوط من (حافة الهاوية)؛ بسبب الضرر الذي قد يحدث نتيجة، عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التجارية، وعدم سدادها لديونها، وعدم عرضها للخدمات التي كانت تقدمها(٤)، وانخفاض لمعدل الإنتاج بشكل كبير، وكذلك عدم وجود خطط لاستمرارية الأعمال أو خطط لمواجهة الطوارئ والأزمات لدى معظم الشركات، والضعف الذي قد يحدث في تدفق السيولة النقدية بشكل كبير، لذلك فقد تتفاجأ العديد من الشركات التجارية في جميع أنحاء العالم بنتائج غير مسبوقة عمّا كانت عليه في الماضي، وفي السياق ذاته، قد لا يظهر الدائنون الذين تأثروا بشكل خطير بالجائحة تساهلاً تجاه المدينين، حيث قد يصبح عليهم التزامات للوفاء بها أيضاً، مما قد يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات على مستوى العالم، وهذا يعد بمثابة نهاية ووفاة للشركات التجارية، والذي قد ينتج على إثره إغلاق للشركات، وكذلك فصل لجميع العاملين بالشركة، وكذا بيع أصول الشركات في صورة خردة(٥).

ونتيجة لما تقدم، فإن القائمين على سن الأنظمة القانونية على مستوى العالم كانوا تحت ضغط شديد للتعامل مع تلك الظروف الحالية، حيث قد تم فسخ العديد من

---

(٣) Emily Davis, John Alderton, Regulatory requirements for UK Insolvency Practitioners during COVID-19, April 9, 2020, Available at (https://www.restructuring-globalview.com/2020/04/qa-regulatory-requirements-for-uk-insolvency-practitioners-during-covid-19/), (15/4/2020).

(٤) Ehud (Udi) Arzi, Ran Feldman, Dorit Hamberg, Noa Lavian, Eden Weiss, The impact on contracts of possible insolvency due to the corona crisis, April 7 2020, Available at (https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=992bf6d7-8067-4497-a44c-c5ff6eb82cc3), (15/4/2020).

(٥) Shameek Jankee, Bhomitrajeet Sandeep Ramlochund, Sivakumaren Robin Mardemootoo, Mauritius: Insolvency Issues with respect to COVID-19, 9 April 2020, Available at (https://www.dentons.com/en/insights/articles/2020/april/9/mauritius-insolvency-issues-with-respect-to-covid-19) , (15/4/2020).

العقود التجارية، والمحاكم في حالة شلل تام، والشركات قد أوشكت على الإفلاس، كما أن سن القوانين الطارئة لمواجهة تلك الظروف يعد الأداة الوحيدة القوية لاحتواء آثار جائحة فيروس (COVID-19) على حياتنا، والحد من تداعياته الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف، قد تحتاج القوانين المصممة للتطبيق في الأوقات العادية إلى إعادة تكييفها مرة أخرى للتكيف مع وضع الأزمات الحالي، على الأقل حتى بصفة مؤقتة، ولذلك فإنه ابتداءً من أوائل فبراير ٢٠٢٠، كان هنالك اتجاه لدى أغلبية دول العالم لتعديل القوانين الخاصة بالشركات التجارية؛ وذلك للمساهمة في احتواء تأثيرات تلك الجائحة، ومن الناحية الموضوعية، كان ينصب تركيز التعديل على التمويل المالي للشركات المعرضة للانهيار، وقوانين الإفلاس، وذلك لأن المشكلة الأكثر خطورة والتي تواجهها الشركات في الوقت الحالي تتمثل في نقص التدفق النقدي، والذي من الممكن أن يوثر على جميع الشركات(٦)، ولذلك كانت العديد من الدول، بما في ذلك أستراليا، ألمانيا، المملكة المتحدة، وإسبانيا، وفرنسا، وسنغافورة، قد اقترحت أو نفذت تغييرات مؤقتة في أُطر قوانين الإفلاس الخاص بها، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف، وتتمثل تلك التعديلات على النحو التالي(٧):

١ – حماية المستهلكين من عدم توافر المنافسة المشروعة للشركات، وكذلك حماية الموظفين من احتمال فقدان وظائفهم نتيجة لإغلاق الشركات، أو إعادة هيكلة الموظفين التي قد تحدث في الأشهر المقبلة.

٢ – الحفاظ على الوضع الاقتصادي للدولة، من خلال حماية الشركات من الخسائر الاقتصادية نتيجة انخفاض السيولة، التي قد يسببها انخفاض المبيعات بسبب الجائحة والتدابير المتخذة لوقفه، لذلك فقد يرغب المشرعون في تجنب انهيار الشركات التي لها دور كبير في جذب العملات الأجنبية من الخارج، فتقوم بتهدئة

(٦) Richard Squire, U.S. Airlines don't need A bailout to stay in Business, March 23, 2020, Available at (https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/03/22/us-airlines-dont-need-bailout-stay-business/), (10/4/2020).)

(٧) Aurelio Gurrea-Mart?nez, Insolvency Law in Times of COVID-19 (March 27, 2020), Ibero-American Institute for Law and Finance, Working Paper 2/2020, p3, Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract=3562685), (10/4/2020), Shreya Prakash, Evaluating Some Strategies for Preventing Insolvency Proceedings in the Wake of the COVID-19 Crisis, 21 Apr 2020, Available at (https://www.law.ox.ac.uk/business-law-blog/blog/2020/04/evaluating-some-strategies-preventing-insolvency-proceedings-wake), (26/4/2020).

رجال الأعمال (خاصة أولئك الذين يديرون شركات صغيرة)، والذين تأثرت أعمالهم بسبب عمليات الإغلاق للشركات، وأنهم لن يوضعوا في موضع إفلاس.

٣ – قد يكون هناك قلق من أن المحاكم التجارية التي تختص بنظر قضايا الإفلاس قد لا تكون قادرة على الفصل في عدد كبير من قضايا الإفلاس المعروضة عليها والتي يمكن أن تبدأ بكثرة بسبب الأزمة الاقتصادية التي تسببها جائحة (COVID-19)؛ بسبب ضخامة كميتها، وكذلك بسبب تعطيل العمل بالمحاكم في تلك الآونة.

٤ – عندما تكون إجراءات الإفلاس أكثر ملاءمة لبيع أصول الشركات بدلاً من إعادة هيكلة ديونها، قد يكون هناك قلق من أنه قد لا يوجد هناك ما يكفي من المشترين لأصول الشركات التي تخضع لإجراءات الإفلاس، وهذا يعني أنه في كثير من الحالات، سيتم بيع أصول الشركات بسعر رخيص جداً في حالة الإفلاس.

ولكل ما تقدم، فإننا سوف نتناول هذا الفصل في المباحث الآتية:

المبحث الأول: آليات الوقاية من إفلاس الشركات الناتج عن جائحة (COVID-19).

المبحث الثاني: الآليات الوطنية للوقاية من إفلاس الشركات في ظل جائحة (COVID-19).

المبحث الأول
آليات الوقاية من إفلاس الشركات الناتج عن جائحة (COVID-19)

مقدمة:

تركت جائحة فيروس (COVID-19) أغلب الشركات على مستوى العالم في المياه الساخنة، حيث قد يتأخر الكثيرون منهم عن سداد الديون المستحقة، وكذلك عدم تنفيذ الالتزامات التجارية؛ ولذلك تدرس الإدارات القانونية بالشركات، وكذلك مجالس إداراتها الحفاظ على أعمال الشركات في مأمن من الإفلاس، وكذلك التخفيف من المشاكل المالية التي قد تسببها الجائحة لشركاتهم، نتيجة تطبيق إجراءات الحجر الصحي الإلزامي، والعزل الذاتي، والتشتيت الاجتماعي، فتلك كلها استراتيجيات تستخدمها العديد من الدول في جميع أنحاء العالم لقمع انتشار جائحة فيروس (COVID-19)، وكحماية للصحة العامة وإنقاذ للأرواح(٨).

ويمثل هذا الوضع الطبيعي الجديد تحديات للشركات التجارية، فقد تضطر أغلب الشركات تقريباً إلى مواجهة الضغط الذي تفرضه وزارات القوى العاملة، فقد تفرض على الشركات عمل الموظفين بالكامل من المنزل، وكذلك منح إجازة مرضية لعدد كبير من الموظفين، في حين قد لا يمكن لبعض الأشخاص العمل من المنزل في قطاعات معينة مثل قطاع الأعمال التجارية الزراعية، مما يؤثر على الإنتاج، وبذلك فإن القوة العاملة المنخفضة داخل الشركات تعني انخفاض الإنتاج، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى ضعف في السيولة النقدية، ومن الممكن أن يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات(٩).

ونظراً لما تقدم، سنتناول الآليات الجوهرية للوقاية من الإفلاس على النحو التالي:

أولاً – إعادة هيكلة الالتزامات بالتراضي(١٠):

لما كانت جميع الشركات (من جميع الأحجام) في جميع القطاعات الاقتصادية قد تشعر بآثار جائحة (COVID-19)، وقبل ذلك كانت تلك الجائحة لا يمكن التنبؤ بها

---

(٨) Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, Available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/avoiding-insolvency-and-worse-in-the-covid-19-crisis), (15/4/2020)

(٩) Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/avoiding-insolvency-and-worse-in-the-covid-19-crisis),(14/4/2020).

(١٠) Esteban Ortiz-Mena, Noboa Velasco, Pa?l, Propuestas Societarias y Concursales para Mitigar el Impacto Econ?mico del COVID-19 en Ecuador (Corporate =

ولا بنتائجها التي قد لا تحصى، لذا فكان من الضروري التفكير في الآليات التي من خلال تطبيقها ستظل الشركات التجارية قابلة للعودة للحياة مرة أخرى دون تعرضها لخطر الإفلاس، وبالتالي يمكن التقليل من تأثير هذا الوباء على الاقتصاد، وعلى رأس تلك الآليات إعادة هيكلة التزاماتها بالتراضي.

هذا وإن إعادة الهيكلة تعني: تعديل هام يتم إجراؤه على ديون أو صفقات أو هيكل الشركة من خلال موافقة أغلب الدائنين.

هذا وتعد إعادة الهيكلة نهجاً غير رسمي للتعامل مع التزامات الشركة، ينطوي على اتصال مفتوح وصريح مع الدائنين، وبالنظر إلى حالة عدم اليقين الحالية التي يمر بها العالم، نعتقد أن العديد من الدائنين سيكونون منفتحين على مثل هذه المناقشات بدلاً من عملية إعادة الهيكلة الرسمية من خلال المحاكم، حيث قد تقل احتمالية حصولهم على أموال على الإطلاق، ولذلك فإنه يعد من المهم جداً إبقاء خطوط الاتصالات مفتوحة مع الدائنين، وخاصة الموردين الرئيسيين والدائنين المؤسسين مثل البنوك، والسلطات المحلية لإرجاء بعض المدفوعات، فبعد إعادة الهيكلة يصبح سداد الديون أكثر قابلية للتنفيذ، مما يجعل إجراءات الإفلاس أقل احتمالاً.

ومن خلال تطبيق إعادة الهيكلة تستطيع الشركات مراجعة العقود الرئيسية مع كل من عملائها، وموردیها، فقد تتضمن هذه المراجعة أفضل طريقة لحماية الشركة فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية القائمة، وتلك التي تخضع للتفاوض، ولذا سيكون من المهم أن تكلف الشركة (الإدارة القانونية) لإبداء وجهة نظرها حول ما احتوت عليه تلك العقود الرئيسية من شروط، وما إذا كان يمكن التفاوض عليها مع (الأطراف

= and Insolvency Proposals to Mitigate the Economic Impact of COVID-19 in Ecuador) (April 4, 2020), p1-2, Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract=3568267 or), (10/4/2020), Aiden Murphy, Declan Hanly, COVID-19: Restructuring and insolvency solutions for your business, 07/04/2020, Available at (https://www.crowe.com/ie/insights/covid-19-restructuring-and-insolvency-solutions-for-your-business), (20/4/2020), Aurelio Gurrea-Mart?nez, Insolvency Law in Times of COVID-19 (March 27, 2020). Ibero-American Institute for Law and Finance, Working Paper 2/2020, p 4-5, Available at SSRN: (https://ssrn.com/abstract=3562685), (1/4/2020), Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, available at (https://latinlawyer.com/article/1225215/avoiding-insolvency-and-worse-in-the-covid-19-crisis), (19/4/2020).

المتعاقدة) لتخفيف الضغوط على الشركة، وسيكون في تلك الحالة لمهارات التفاوض التي قد لا تقدر بثمن، عامل كبير وجوهري في إعادة الهيكلة، وقد يحاولون إعادة التفاوض على الأخص مع الدائنين والمقرضين لشركاتهم، وسيكون من الحكمة أن تبذل الإدارة القانونية قصارى جهدها – في الوقت الحالي – من أجل التوصل إلى اتفاق مع هؤلاء، لاسيما وأن الدائنين يصبحون على استعداد تام لقبول ما يمكنهم الحصول عليه من سيولة نقدية، حيث في ظل أزمة (الفيروس التاجي)، من المرجح أن تجد الكثير من الشركات نفسها في ديون عميقة، وقد يكون الدائنون مستعدين لتعديل المبلغ الواجب استحقاقه بالكامل، ومن المحتمل أن يتم التفاوض على مبلغ أقل يدفع للدائنين المستحقين، وبالتالي ستصبح هنالك فرصة جيدة للتسوية مع الدائنين، فقد حدث ذلك عقب توقف الاقتصاد في عام ٢٠٠٨، وكانت الأموال قليلة؛ وذلك من أجل الحفاظ على شركاتهم التي تواجه صعوبات في سداد مديوناتها في إطار محاولة إعادة التفاوض على تعديل الشروط التعاقدية، وبالتالي يمكن تجنب خطر إفلاس الشركات.

ويثار التساؤل حول عمّا إذا كان في مرحلة إعادة التفاوض على عقود العملاء والموردين الرئيسية، فهل يمكن في تلك المرحلة الاحتجاج بظرف القوة القاهرة أو شروط انقطاع العمل، فنجد أن جميع الدائنين بمن في ذلك العملاء أو الموردون سيتأثرون بتدابير الإغلاق الإجباري للشركات التجارية، كما هو الحال مع المقرضين منهم، ولذا فيعد من المهم أن تجرى إعادة التفاوض في شكل حوار منتظم بحيث يمكن الاتفاق على الاختلافات المتبادلة للشروط الحالية أثناء فترة الإغلاق، وبالتالي سيكون الحفاظ على العلاقات مع الأطراف المقابلة أمراً بالغ الأهمية في حالة إعادة بدء العمل بنجاح، وكذلك يسهل استعادة نشاط الشركة التجاري بمجرد رفع القيود، هذا وقد تحتوي بعض العقود على شرط (القوة القاهرة) الذي سيسمح للطرف المدين بإنهاء العقد عند وقوع حدث مثل الجائحة العالمية، حتى وإذا كان العقد لا يحتوي على شرط قوة قاهرة، فقد يظل من حق الطرف المدين إنهاء العقد في الظروف التي لا يمكن تنفيذ العقد فيها، هذا وقد يؤدي فسخ العقد إلى نشوب نزاع، وربما اللجوء إلى القضاء، والقضاء بفسخ العقد وإنهاء العلاقة مع الدائنين، لكن الحفاظ على علاقات الشركة يجب أن يكون الشاغل الرئيسي للشركة في ظل تلك الجائحة.

هذا وأنه في حالة تعدد الدائنين، يجب أن تتم الموافقة على إعادة الهيكلة من قبل ٥١٪ من الدائنين فقط، ليصبح الاتفاق بشأن إعادة الهيكلة ملزماً لجميع الدائنين، بمن فيهم المعارضون لإعادة الهيكلة.

هذا ويعد أفضل وقت لإعادة الهيكلة، في الوقت الحالي؛ حيث تكون فيه المحاكم

التجارية معطلة مؤقتاً، وهذا هو الوضع الحالي في معظم الدول في جميع أنحاء العالم، فسيكون لدى الشركات التي تواجه صعوبات في سداد ديونها بعض الوقت لإعادة هيكلة التزاماتها بالتراضي، لاسيما وأن معظم الدائنين ليسوا في وضع يسمح لهم بالحصول بسهولة على أوامر قضائية لبدء إجراءات الإفلاس ضد المدينين لهم.

هذا وقد ينتج عن إعادة التفاوض، تمديد أو تخفيض شروط الائتمان، أو التوصل إلى خطط لسداد الديون، أو حتى التخفيضات المطبقة على الديون التي حل ميعاد سدادها، والسماح بإجراء بعض المدفوعات من التدفقات النقدية المتاحة لدى الشركة، أو قد يتم كذلك تعزيز الشروط الرئيسية طبقاً للوضع الحالي.

وينبغي أن يكون لعمليات إعادة الهيكلة ثلاث مراحل متباينة، مرحلة البدء في إعادة الهيكلة من خلال دعوة الدائنين للتفاوض على أساس خطة لإعادة الهيكلة، ومرحلة التفاوض، وتنفيذ الاتفاق.

ويثار التساؤل حول مدى حجية ما تم الاتفاق عليه، فنجد أنه يجب صياغة إعادة الهيكلة التي تسمح بصيانة وإنقاذ الشركات من الناحية التشغيلية، من خلال اتفاق مكتوب يتم التوقيع عليه من جميع الأطراف المتفاوضة، بحيث يكون له طابع وقوة التنفيذ في حالة نشوب خلاف فيما بعد بين تلك الأطراف، فيعد حجة عليهم جميعاً.

ويظهر الغرض من وجوب كتابة ما يتم التوصل إليه من اتفاق في إعادة التفاوض في الأمور الآتية:

١ – إعادة تنظيم العلاقات القائمة بين الشركة والدائنين لها.

٢ – تسهيل إثبات انقضاء الالتزامات التي تم الاتفاق على إلغائها في أثناء إعادة الهيكلة.

٣ – إعادة العلاقات التجارية والائتمانية للشركة من خلال إعادة هيكلة الديون.

٤ – الحفاظ على بقاء الشركة دون تعرضها لخطر الإفلاس.

وتمتاز عملية إعادة الهيكلة، بأنها في الوقت الذي يتم فيه تقديم طلب للدائنين لإعادة الهيكلة وأثناء فترة التفاوض، سيتم تلقائياً منح الحماية للشركات المدينة من عدم اتخاذ إجراءات الإفلاس قبل تلك الشركات، وينبغي أن تستمر تلك الحماية حتى نهاية مرحلة التفاوض، وتتمثل الحماية من الإفلاس بشكل أساسي في ما يلي:

أ – عدم جواز الشروع في أي من الإجراءات الإدارية أو القضائية أو التحكيمية ضد الشركات المدينه، فكل ذلك يتم تعليقه تلقائياً.

ب – عدم جواز حل الشركة أو تصفيتها أو إلغائها.

ج – يجب تعليق مدفوعات الشركات عن أي ديون قبل تاريخ الطلب لإعادة الهيكلة،

باستثناء المدفوعات التي تعتبر ضرورية للتشغيل العادي للشركة الدائنة، وتعد مبررة حسب التوقعات المقدمة من قبلها أثناء إعادة الهيكلة.

ثانياً – مجالس إدارة الشركات(١١):

يجب على مجالس إدارة الشركات في زمن جائحة (COVID-19)، توخي الحذر لمواصلة قيامها بواجباتها، والوفاء بها بشكل صحيح، فبمجرد أن يدرك مجلس إدارة الشركة أن الشركة تواجه صعوبات مالية خطيرة، وتمر بأزمات خطيرة، يجب عليه القيام بجملة من الأمور، وهي علي النحو التالي:

١ – طلب المشورة:

يجب على مجلس إدارة الشركة الاستعانة بأهل الخبرة في شتى المجالات، وطلب المشورة من الخبراء كل منهم حسب اختصاصه في كل ما تتعرض إليه الشركة من أزمات، فالخبير في مجال إعادة الهيكلة يمكن الاستفادة منه في التعليق على خطة مواجهة الجائحة، ومساعدة المجلس في تنفيذ تلك الخطة، وتنقيحها كذلك، وفي السياق ذاته يجب على مجلس الإدارة طلب المشورة من الخبراء في مجال الإفلاس أو من المحامين أو من الخبراء الماليين في أقرب فرصة؛ حيث يمكن لهؤلاء أن يساعدوا في توفير الدفاعات والردود عن أي طلبات محتملة من قبل طالبي الإفلاس إذا دخلت الشركة في وقت لاحق في عملية الإفلاس، كما يمكنهم كذلك أيضاً المساعدة

(١١) Paul Rosen, David Wood, COVID-19 - Temporary Relaxation of UK Insolvency Laws, 7 April 2020, Available at (https://katten.com/covid-19-temporary-relaxation-of-uk-insolvency-laws), (11/4/2020), Alison Goldthorp, Sarah Coucher, James Stonebridge, COVID-19: Legal considerations for UK Boards (updated to reflect the position as at April 1, 2020), April 2020, Available at (https://www.nortonrosefulbright.com/en/knowledge/publications/621d58ef/covid-19-legal-considerations-for-uk-boards), (10/4/2020), David Murray, David Few, Coronavirus (COVID-19) - Company Directors' Duties and Flexibility in Insolvency Law, 30 March 2020, available at (https://www.blandy.co.uk/about/news-and-insights/insights/coronavirus-covid-19-company-directors-duties-and-flexibility-in-insolvency-law), (2/4/2020), Sean F. Collins, James D. Gage, Heather L. Meredith, Walker W. MacLeod, Jocelyn Perreault, Alain N. Tardif, COVID-19 Considerations from Our Bankruptcy & Restructuring Experts, March 17, 2020, Available at (https://www.mccarthy.ca/en/insights/blogs/restructuring-roundup/covid-19-considerations-our-bankruptcy-restructuring-experts), (1/4/2020), Paul Rosen, David Wood, COVID-19 - Temporary Relaxation of UK Insolvency Laws, April 7, 2020, Available at (https://katten.com/covid-19-temporary-relaxation-of-uk-insolvency-laws), (10/4/2020).

في تحديد مجالات الخطر التي يمكن أن ينتهك فيها مجلس الإدارة واجباته دون سابق معرفة، وتقديم التوجيه في التعامل مع الظروف التي ربما لم يواجهها العديد من أعضاء مجلس الإدارة من قبل.

ونتيجة لما تقدم، إذا سمحت الظروف ورأى مجلس الإدارة ضرورة لذلك فيحق له تعيين خبير استشاري في مجلس الإدارة أو يكون من ضمن فريق الإدارة العليا؛ لتولي مسؤولية الخطوات التي يجب اتخاذها لإدارة المشكلات الناشئة عن انتشار جائحة فيروس (COVID-19).

وكذلك يجب على المجلس طلب المشورة من (مراقب الحسابات) حول الوضع الحالي للشركة في نطاق سلطته، كما يجب على المجلس مناقشة مراقبي الحسابات حول ما إذا كان يجب إجراء تعديلات على الميزانية السنوية للشركة أو الإفصاحات اللاحقة بشأن الميزانية السنوية فيما يتعلق بتأثير الفيروس التاجي (COVID-19)، نظراً للشكوك المحيطة حول طول أو قصر عمر هذا الفيروس التاجي.

كما يجب على مجلس الإدارة عند الحصول على المشورة المهنية المتخصصة أن يعمل على الاستفادة منها قدر المستطاع، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل القانونية والمالية للشركة.

٢ – مراعاة الحيطة والحذر فيما يتخذه من قرارات والتخطيط الجيد لمواجهة خطر الجائحة:

لا تزال الحيطة والحذر الشديد ضروريين عند التفكير في اتخاذ قرارات هامة تتعلق بكيان ومصير الشركة، ومنها صدور قرار بتوزيع أرباح المساهمين في وقت الجائحة من عدمه، وكذلك صدور قرار بإبرام صفقات تجارية تكون بأقل من قيمتها في الأوقات العادية، فلابد في تلك الحالة من مراجعة تلك الصفقات بعناية خاصة، وكذلك مراعاة الحيطة في القرار بمنح ضمان إضافي للدائنين، وكذلك صدور قرار بالموافقة على شروط التوريد الجديدة، وكذلك دفع بعض الديون لجانب معين من الدائنين فقط دون البقية الآخرين، وكذا القرار الخاص بدفع مكآفات نهاية الخدمة بالنسبة للعاملين الذين أحيلوا للتقاعد، فتلك القرارات يجب أن يتم تقييمها كلها بعناية وحرص، وكذلك سيظل مجلس الإدارة بحاجة إلى توخي الحذر في تعامله مع الدائنين بشكل عام، ولذا فيعد من الأهمية بمكان أن يتم اتخاذ جميع قرارات المجلس بما يتماشى مع واجباته القانونية وليس في مصالحه الخاصة.

وفي ضوء القرارات التي يصدرها المجلس، يجب أن يكون على علم بأحدث

المعلومات المالية الخاصة بالشركة، والتي يجب على أعضاء المجلس أن يراجعوها بانتظام؛ حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كان ينبغي على الشركة الاستمرار في التداول والإنتاج من عدمه، ومن الممكن أن يصبح هذا الأمر صعباً بشكل متزايد، حين يصاب جانب من الموظفين الذين يمدون المجلس بالمعلومات الهامة بالفيروس، أو يعزلون أنفسهم، ففي تلك الحالات يجب على أعضاء المجلس بذل قصارى جهدهم في الحصول على تلك المعلومات من أي مكان لتحديد ما إذا كانت الشركة يجب أن تستمر في التجارة من عدمه.

وبالنظر إلى الاضطراب المستمر بشكل عام، قد يختار مجلس الإدارة دراسة عمليات اتخاذ القرار من خلال إسناد مسؤوليات محددة إلى لجان المجلس أو إلى الخبراء المختصين من أعضاء مجلس الإدارة.

هذا وكمبدأ عام في اتخاذ القرارات، يجب على مجلس إدارة الشركة ممارسة ولايته مع العناية الواجب مراعاتها، والمعيار المتبع لتقييمه في ذلك هو ما يمكن توقعه من مجلس إدارة دقيق ومثابر في الظروف نفسها، ولذا فيجب دائماً اتخاذ القرارات الخطيرة لما فيه مصلحة الشركة، مع مراعاة مصالح الجميع من (المساهمين، والموظفين، والعملاء، والدائنين، والموردين)، فيجب أن يكون مجلس الإدارة على دراية بمصالح هؤلاء عند اتخاذ قرارات معينة بشأن أفضل طريقة لتوجيه إدارة الشركة، وسيحتاج في ذلك إلى الموازنة بعناية بين الاحتياجات قصيرة المدى للشركة، والتأثير طويل المدى لقراراتهم، فيجب اتخاذ قرارات العمل لما فيه مصلحة الشركة، أي المصلحة طويلة المدى للمساهمين مع مراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة مثل (الموظفين والعملاء والدائنين والموردين).

وضمن هذا السياق، سيصبح من المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر التجارية والمالية والبشرية الناجمة عن جائحة فيروس (COVID-19).

وكذلك سيحتاج مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات إلى تقييم مدى خطر الأضرار التي تتعرض لها الشركة باستمرار؛ من أجل اتخاذ القرارات المناسبة على الفور لتجنب أي أضرار أو على الأقل الحد منها، ولذلك فيجب إعادة تقييم هذه القرارات بانتظام لضمان فعاليتها في هذا الوضع المتغير بسرعة، وبالتالي، فإن البقاء على دراية جيدة للمجلس بالتطورات التي تحدث داخل الشركة، وكذلك الإحاطة بالوضع سريع التطور داخل المجتمع بأكمله، والتغيرات في اللوائح المعمول بها، يعد من الأمور الضرورية لمجلس الإدارة في سياق الأزمة الحالية غير المسبوقة.

ومن خلال ما تقدم، نجد أنه يجب أن يكون محط تركيز مجلس الإدارة الأمور الآتية:

١ – تقييم المخاطر لشركاتهم بعناية كافية.

٢ – التماس المشورة بشأن حقوقهم والتزاماتهم القانونية.

٣ – تقديم استجابة استباقية مناسبة لهذه المخاطر مع ضمان استمرارية العمل قدر الإمكان، حيث قد تؤدي سلبيتهم إلى وضعهم في موقف حرج قد يتحملون بسببه المسؤولية.

ويثار التساؤل حول مدى مسؤولية المجلس إذا لم يراع ما تقدم، قد يؤدي عدم التفكير في أي خطر ذي صلة بشكل صحيح إلى عواقب وخيمة على مجلس الإدارة، فإذا لم يقم مجلس الإدارة بتقييم دقيق للأوضاع الحالية ومعالجة استباقية من خلال الردود المناسبة للتأثير المحتمل لجائحة فيروس (COVID-19)، فيمكن تحميل المجلس المسؤولية كاملة، وتجدر الإشارة إلى أنه عند تقييم مسؤولية المجلس، يجب على المحكمة أن تحترم السلطة التقديرية الممنوحة للمجلس فيما يتعلق بقراراته، ولا يمكنها إلا أن تعاقب على الأخطاء الواضحة التي تقع بشكل واضح خارج ما هو معتاد، وهذا يستلزم أن يستند التقييم إلى المعلومات المتاحة في وقت اتخاذ القرار (وليس لاحقاً فيما بعد).

وبخلاف ما تقدم من واجبات تقع على عاتق مجالس إدارة الشركات، نجد أنه يجب على مجلس الإدارة مراعاة التخطيط الدقيق للطريقة التي يمكن أن تستمر بها الشركة في العمل من خلال جائحة فيروس (COVID-19)، فهذا يعد أمراً ضرورياً، حيث إن الوضع يتطور بسرعة كبيرة، وتجب مراجعة التخطيط في الوقت الحالي على أساس يومي، فقد يصبح التخطيط المقدم حتى قبل أيام قليلة قديماً في اليوم الحالي.

وتطبيقاً لذلك، فإن المجلس يجب أن يتواصل بانتظام مع أصحاب المصلحة (المساهمين والموظفين والمقرضين والموردين)، لإبلاغهم وطمأنتهم بالخطوات التي يتم اتخاذها لتنفيذ التخطيط الذي أعده؛ وذلك لضمان أن الشركة يمكن أن تستمر في التجارة، حيث قد توجد صعوبات لدى الشركة في توفير (العمل كالمعتاد)، خاصة عندما يكون هناك خطر تعطل لسلسلة التوريد، فلذا من المتوقع أن يتطلع (المقرضون، والعملاء، والموردون) إلى معرفة تعامل الشركة مع تلك الجائحة خلال هذه الأوقات غير المسبوقة، وكذا مشاركتهم المنتظمة، من خلال إطلاعهم على خطط الشركة.

ويثار التساؤل حول ما يجب أن يضمنه التخطيط الجيد، فنجد أنه يجب على

مجلس الإدارة إعداد تخطيط للطريقة التي سيتم من خلالها تنفيذ أعمال الشركات في ضوء هذه الجائحة، وقد يتعامل التخطيط مع احتمالية عمل الموظفين عن بعد، وكيف ستتم إدارة هذا العمل، وكيف يمكن للموظفين تغطية غياب جانب منهم بسبب المرض، وتجب مراجعة مدى مرونة عمل الشركة، ومعرفة المناطق التي قد تكون معرضة للخطر، ووضع خطط لإدارة تلك المناطق، والتعامل معها، وكذا مواصلة النظر في مراجعة سلسلة التوريد، وخطط الطوارئ التي تم إعدادها لأية أزمات محتملة مع سلسلة التوريد.

وفي حالة إذا لم يكن هناك احتمال للتعافي في ضوء القرارات التي تم اتخاذها، فيجب على مجلس الإدارة من حيث المبدأ وفي الظروف العادية اقتراح إنهاء وحل الشركة، ولهذه الغاية، يجب على مجلس الإدارة أن يقدم إلى الجمعية العامة للشركة تقريراً خاصاً يبرر أسباب إنهاء الشركة، بالإضافة إلى بيان يلخص الوضع النشط والسلبي للشركة، بتاريخ لا يزيد على ثلاثة أشهر، ويجب أن يشتمل هذا البيان على تقرير مراقب الحسابات، وفي حالة عدم وجود مراقب للحسابات، فيكون التقرير من قبل مراقب خارجي أو محاسب قانوني، وقبل اقتراح هذا الخيار، يجب على مجلس الإدارة إبقاء الشركة على قيد الحياة إلى أقصى حد ممكن، حتى نهاية الأزمة الصحية على الأقل، للتأكد والتيقن من عدم وجود احتمال للتعافي.

٣ – عقد اجتماعات مجلس الإدارة بصفة متكررة ودورية:

في الأوقات الصعبة أو غير المؤكدة، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تناقش مجالس الإدارة وتتخذ قرارات جماعية تؤثر على أعمال الشركة في تلك الجائحة، كما يحتاج المجلس إلى الرد على المشهد المتغير اليومي، لذلك يجب عقد اجتماعات المجلس بصورة منتظمة للغاية من خلال عقد الاجتماعات بصورة دورية ومتكررة، وعقد اجتماعات كذلك أسبوعية لمجلس الإدارة، أو حتى يومية، بحيث يصبح المجلس في وضع يمكنه من التفكير بعناية فيما إذا كان يجب على الشركة الاستمرار في العمل من عدمه، وما إذا كان لديها احتمال معقول لتجنب التصفية.

وقد يكون ذلك التكرار من الحكمة، لا سيما إذا كانت الشركة تعاني من ضائقة مالية، فعقد الاجتماعات بشكل أكثر من المعتاد، يعد ضرورياً من أجل بقاء الشركة في حالة أكثر مرونة، ويمكنها كذلك الاستجابة للمشهد المتغير.

وكذا يجب على مجلس الإدارة في تلك الاجتماعات توثيق القرارات والخطوات التي يتم اتخاذها بوضوح، فيجب على المجلس الاحتفاظ بسجل مكتوب تسجل فيه

أي قرارات رئيسية، ولا سيما قرارات مواصلة أو وقف التداول، وكذا إجراء اختبارات الملاءة المالية بشكل متكرر، وتقييم الوضع المالي للشركة، فيجب على المجلس إبقاء المركز المالي للشركة قيد المراجعة المنتظمة للغاية، ويجب أن لا يسمحوا للشركة بتحمل التزامات جديدة ما لم يكن من الواضح كيف سيتم الوفاء بهذه الالتزامات عند استحقاقها، وكذلك قد يتم في تلك الاجتماعات مراجعة التخطيط في قيادة الشركة ومناقشته بانتظام، والتأكد من تطبيقه، وكذلك قيام اللجان الفرعية بمراقبة ذلك، وإبلاغ مجلس الإدارة بهذا الشأن بانتظام.

ويثار التساؤل حول طريقة اجتماعات المجلس في الظروف الحالية، فنجد أنه يمكن عقد اجتماعات المجلس عن طريق الهاتف، أو عبر مؤتمر (Video conference)؛ بسبب أن التجمعات قد تؤدي إلى إصابة بعض أعضاء مجلس الإدارة بالفيروس التاجي، كما يجب على أعضاء مجلس الإدارة إجراء مكالمات هاتفية إدارية يومية؛ نظراً لأن المواقف المتغيرة سريعة الحركة.

ويثار التساؤل حول كيفية التعامل مع الاختلاف فيما بين رئيس المجلس وجانب من أعضاء المجلس في زمن تلك الجائحة، فنجد أنه يجب على رئيس مجلس الإدارة في المقام الأول حماية مصالح الشركة، ومصالح الدائنين، وفي حالة نشوب اختلاف مع جانب من أعضاء المجلس بشأن أمور ما، فيجب عليه القيام بإقناع بعض أعضاء المجلس بخلاف ما يعتقدون أنه المسار الصحيح في تلك الجائحة، وفي حالة إذا لم يتمكن رئيس المجلس من ذلك، فيجب عليهم جميعاً التعبير عن آرائهم في اجتماع مجلس الإدارة، ويفضل إصدار شرح مفصل مكتوب منهم يحدد وجهات نظرهم المختلفة للنظر فيها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة الآخرين، وإذا فشل رئيس المجلس في إقناع باقي الأعضاء الآخرين، فيجب عليه إما الاستقالة أو القيام بمحاولة أخرى لإقناع المجلس من خلال التهديد بالاستقالة، ثم يجب عليه أن يقدم استقالته إذا فشل ذلك الأمر.

ويثار التساؤل حول مدى الاحتفاظ بمحاضر جلسات مجلس الإدارة في زمن الجائحة، فنجد أنه يجب الاحتفاظ بمحاضر اجتماعات المجلس، فإذا كانت الشركة غير قادرة على تجنب الإفلاس، ستقدم محاضر مجلس الإدارة دليلاً إلى المساهمين على أن أعضاء مجلس الإدارة قد تصرفوا بشكل مناسب ومعقول في زمن الجائحة، مع قيامهم بواجباتهم على أكمل وجه، وكذا التصرف لصالح مصالح دائني الشركة، لذلك فإنه يعد من الضروري ومن الأهمية بمكان الاحتفاظ بمجموعة المحاضر لجميع اجتماعات المجلس.

٤ – استمرار التدفقات النقدية وإدارتها بحكمة:

السيولة النقدية تعد حياة الشركة، وتعد بمثابة تدفق للدم داخل الشركة، فقد يصبح العديد من الشركات معسرة لانخفاض السيولة النقدية بها أو نفادها منها، فمن دون السيولة النقدية يمكن لشركة عظيمة أن تكون في مرمى خطر الإفلاس، وتختلف المحافظة على استمرار السيولة النقدية لكل شركة عن الأخرى، ولكن الهدف يتمثل في الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على التدفق النقدي الجيد، وأحد أهم الأمثلة للحفاظ على السيولة النقدية لمنع خطر الإفلاس، تتمثل في تقديم خصومات للعملاء عن الدفع الفوري، هذا وضع مربح للطرفين؛ لأن العملاء يرغبون في توفير المال، والمدفوعات السريعة تزيد من التدفق النقدي للشركة، وتتجنب مشكلات خدمة المطالبة بالديون.

كما أن مجلس إدارة الشركة قد يحتاج إلى القيام بمراجعة دقيقة للتدفقات النقدية المستقبلية لضمان بقاء القدرة على سداد أي مطالبات قد تنشأ، وكذا فيجب على مجلس الإدارة إدارة التدفق النقدي بحكمة، فيجب عليه على الفور خفض التكاليف المتغيرة، (عن طريق خفض النفقات غير الضرورية للحفاظ على السيولة النقدية، وقد يشمل ذلك تقليل تكاليف المبيعات، والتسويق، ونفقات السفر، والترفيه، والرواتب والأجور، وتكاليف التوريدات المكتبية)، وتأخير أي نفقات اختيارية، وتمديد سداد الديون الحالية، وتسريع قبض المستحقات، واستكشاف خيارات الدفع البديلة داخل سلسلة التوريد الخاصة، فعلى سبيل المثال، يجب بدء محادثة مع مالك العقار في أقرب وقت ممكن، فغالباً ما يستخدم مالكو العقارات التجارية مدفوعات الإيجار لسداد القروض، فإذا قام المجلس بإخطار المالك بالصعوبات المالية، فقد يتمكن من الحصول على تجميد على سداد هذه القروض خلال الأشهر المقبلة، وقد يوافقون عندئذٍ على إيقاف مدفوعات الإيجار الشهرية.

وكذلك من ضمن إدارة السيولة النقدية، يجب على المجلس استخدام الدعم الحكومي المتاح على الوجه الأمثل، فقد تم خلال الأسابيع الماضية سن العديد من التدابير المالية الطارئة لمواجهة جائحة (Covid-19)، فقد تساعد هذه التدابير الشركات على البقاء على قيد الحياة من خلال قيام مجلس الإدارة بإدارة الدعم المالي من تلك الحكومات بعناية فائقة.

كما يجب من أجل المحافظة على السيولة الموجودة التحدث مع البنك، فيجب على مجلس إدارة الشركة الذي يكافح حالياً مع مشكلات التدفق النقدي وغيرها من المشكلات التي تسببها جائحة (Covid-19) الاتصال بالبنوك في أقرب وقت ممكن؛

لمناقشة إمكانية وقف سداد القروض خلال الأشهر القادمة، فقد يكون في تعطيل الدفع هذا الحفاظ على ما لدى الشركة من سيولة نقدية، وكذا المحافظة على العنصر الحيوي الذي يسمح للشركات بالبقاء على قيد الحياة طوال الأشهر القادمة.

كما يجب من أجل المحافظة على السيولة الموجودة مراجعة التغطية التأمينية، فقد تغطي بعض وثائق التأمين انقطاع الأعمال، أو تعويضات الموظفين، ويجب على الشركات مراجعة سياساتها للتأكد مما إذا كان لديهم غطاء تأميني لبعض الخسائر التي قد تنشأ بسبب جائحة (Covid-19)، وقد يتم سداد تلك المطالبات من تلك التغطية التأمينية، فإن ذلك قد يوفر قدراً كبيراً من السيولة النقدية لدى الشركة.

ونظراً لما تقدم، فإنه يجب على أعضاء مجلس الإدارة المسؤولين بالشركات أن يراجعوا بشكل استباقي سياسات التأمين الخاصة بشركاتهم بالتعاون مع مستشاريهم، مع إيلاء اهتمام خاص لأي استثناءات، وقيود ذات صلة.

٥ – تطبيق مبادئ حوكمة الشركات الجيدة:

طبقاً لمبادئ حوكمة الشركات، يمكن مساءلة ومعاقبة مجلس الإدارة إذا دخلت الشركة في حالة تصفية، ولم يطبق ويتبع مجلس الإدارة قواعد الحوكمة الجيدة، ولذا من الواجب تشكيل لجان فرعية لمجلس الإدارة للمضي قدماً بتقديم مبادرات معينة للتعامل مع تأثير جائحة (Covid-19) على الأعمال، وسيصبح التركيز المتزايد لها على جمع السيولة النقدية، وكذا إجراءات خفض التكاليف، فتلك الأمور تعد ذات أهمية متزايدة على مدى الأسابيع والأشهر المقبلة، وبالنظر إلى حقيقة أن أعضاء اللجان الفرعية قد يكونون مصابين بالفيروس، أو أنهم يقومون بعزل أنفسهم، ولذلك فإننا نوصي المجلس الذي يقوم بتشكيل تلك اللجان الفرعية بتوفير أعضاء احتياطيين لأعضاء تلك اللجان للتكيف مع التعامل مع هذه الاحتمالات.

كما أنه نظراً لحالة عدم اليقين حول جائحة (Covid-19)، سيصبح هنالك خطر كبير على الشركات، وإن التركيز على الشفافية والمساءلة اللتين تعدان من أهم مبادئ حوكمة الشركات سيجعل الالتزامات القانونية التي تقع على عاتق مجلس الإدارة فيما يتعلق بمسائل معينة مثل الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية أكثر أهمية من أي وقت مضى، فيجب على مجلس الإدارة التأكد من أن شركته تحتفظ بالدفاتر والسجلات المناسبة لتستطيع في أي وقت تحديد الأصول، والخصوم، والمركز المالي، والأرباح، أو الخسائر للشركة بدقة معقولة.

وتشترط حوكمة الشركات على كل شركة أن تسجل وتحتفظ بتفاصيل

المدفوعات المدفوعة لها أو بواسطتها، وتسجيل مركزها المالي، وتعد السجلات المحاسبية الكافية ضرورية لإعداد الشركة للقوائم المالية السنوية التي يجب أن تعطي (رؤية حقيقية، وعادلة) للوضع المالي للشركة، ولذلك فيجب على مجلس إدارة الشركة مراقبة أداء الشركة باستمرار، والاحتفاظ بدفاتر حسابات مناسبة للمساعدة في هذا الصدد؛ لتمكينهم من التحقق من الوضع المالي الدقيق للشركة، وبالتالي تمكينهم من اتخاذ قرارات لمواجهة تحديات جائحة فيروس (Covid-19)، وحماية الأعمال المستقبلية للشركة.

وكذلك سيتعين على مجلس إدارة الشركات المدرجة في البورصة أيضًا مراعاة التزاماته الخاصة بتقديم التقارير، خاصةً في شرح كيفية تزويد الشركة بالموارد للتعامل بفعالية مع الأزمة المستمرة، والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، والأثر المحتمل للوباء على الأداء المالي.

٦ – الحفاظ على أعداد العاملين بالشركات:

قد أبدت حكومات العديد من الدول رغبتها القوية في إبقاء العاملين على جدول الرواتب لأطول فترة ممكنة، وسيكون ذلك أفضل للاقتصاد على المدى الطويل، ومن المؤكد أن نظام دعم الأجور المؤقتة قد سهل على الشركات القيام بذلك، ولذلك يجب على مجلس إدارة الشركة بذل كل جهد ممكن لتكييف استراتيجية عمل الشركة لتمكينها من الحفاظ على مستوى معين من النشاط من خلال عدد من العاملين، مع مراعاة القيود التي تفرضها الحكومة من خلال اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية صحة ورفاهية الموظفين النشطين والمقاولين من الباطن والجمهور.

وبعد أن تم عرض دور مجلس الإدارة في إدارة الشركة في تلك الجائحة الحالية، يثار التساؤل حول مدى مسؤولية مجلس الإدارة عن القيام بالأعمال التجارية عندما تصبح الشركة معسرة ، فنجد أنه في أغلب الدول في جميع أنحاء العالم عندما تكون الشركة أوشكت على الإفلاس، فإن مجلس الإدارة ملتزم بالتصرف لمصلحة الشركة ومساهميها، وعندما تصبح الشركة معسرة، يكون على مجلس الإدارة واجب التصرف في المقام الأول لصالح دائني الشركة، هذا وقد تكون الشركة معسرة على أساس التدفق النقدي (عندما تكون غير قادرة على دفع ديونها عند استحقاقها)، أو على أساس الميزانية العمومية (عندما تكون قيمة أصول الشركة أقل من المبلغ المطلوب سداده، مع مراعاة الحساب المحتمل والالتزامات المحتملة)، وبموجب قوانين التداول المعسرة في أغلب قوانين الشركات، يمكن أن يكون مجلس إدارة الشركة مسؤولاً شخصياً عن الديون التي تكبدتها الشركة إذا كانت هناك، في وقت تكبد الديون،

(أسباب معقولة) للاشتباه في أن الشركة كانت إما معسرة أو ستصبح معسرة من خلال تكبد الديون.

وفي ظل سياق جائحة فيروس (Covid-19) الحالية، سيحتاج مجلس الإدارة إلى اتخاذ قرارات عاجلة بشأن تكبد الديون، ولذلك يجب تصميم الملاذ الآمن المؤقت لمنح مجلس الإدارة الثقة لمواصلة الأعمال التجارية، ودفع الديون، والاحتفاظ بالموظفين، من دون ضغط وخوف للخروج بالشركة إلى بر الأمان إذا كانت هناك فرصة حتى لا تصبح في شباك الإفلاس، وسيتمكن أعضاء مجلس الإدارة كذلك من الاعتماد على الإعفاء المؤقت من المسؤولية فيما يتعلق بالديون التي تتحملها الشركة إذا كان الدين طبقاً (للمسار العادي لأعمال الشركة)، وكذلك من ضمن تعليق المسؤولية سيحتاج مجلس الإدارة إلى منحه الإعفاء من المسؤولية نتيجة عدم الكشف عن بعض المعلومات الجوهرية في التقرير السنوي الذي يصدر عنه فيما يتعلق بالمخاطر الرئيسية المرتبطة بآثار الفيروس التاجي وتأثيره، وعلى الرغم من ذلك ينبغي أن يسعى مجلس الإدارة إلى تحديد وتوضيح المخاطر الدقيقة التي تواجهها الشركة وذلك ليس على المستوى العام.

المبحث الثاني
الآليات الوطنية للوقاية من إفلاس الشركات في ظل جائحة (COVID-19)

تتطلب أزمة جائحة (COVID-19) من جميع الدول في جميع أنحاء العالم إعادة تكييف قوانين الإفلاس مع تلك الجائحة؛ حيث إنه قد وصلت تلك الجائحة إلى حالة وبائية، فينتشر حالياً الفيروس على مدى واسع في العالم، ومن المتوقع أن يصيب غالبية الأشخاص سواء الطبيعية أو الاعتبارية خلال (الأشهر القادمة) وعلى الأخص الشركات، حيث إن الإجراءات الاحترازية التي تتخذها العديد من الحكومات على مستوى العالم لها آثار مدمرة على الشركات، ورجال الأعمال؛ حيث قد تتباطأ الحركة التجارية، ولذلك فقد يتم إغلاق الشركات بشكل مستمر، ولذلك فقد تم توجيه نداءات قوية على المستوى الدولي لمنع الإفلاس الناجم عن تلك الجائحة، فالصدمة الاقتصادية الخارجية تضرب بعناية جيدة من الناحية المالية الشركات، حيث إنها تعتمد في المقام الأول على التدفق النقدي السلس للسيولة المالية، لاسيما الشركات التي تعتمد على الإنتاج بشكل أساسي، ولذلك فالعديد من تلك الشركات بعد بضعة أسابيع أو أشهر قد تضطر إلى تقديم ملف إفلاسها وربما قد تعاني من التصفية التدرجية، من خلال اتخاذ إجراءات الإفلاس ضدها، الناتجة عن السوق الحالية المتعثرة، ولذلك فنظراً للظروف الحالية سيصبح هناك خطر كبير على مبيعات الشركات بأقل من القيمة، ولذلك فليس من المستغرب أن تبادر العديد من الحكومات على المستوى الدولي باتخاذ التدابير الاقتصادية لمنع اتخاذ إجراءات التصفية حيالها.

هذا وقد نشرت المفوضية الأوروبية رسالتين تناولتا العواقب الاقتصادية المحتملة لأزمة جائحة (COVID-19)، وهما على النحو التالي(١٢):

الرسالة الأولى: قد تناولت فيها المفوضية نهجاً اقتصادياً منسقاً يحتوي على مجموعة من التدابير، والتي تتطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي القيام بتقديم مساعدات للشركات المتعثرة عن دفع ديونها.

الرسالة الثانية: أعلنت المفوضية إطاراً مؤقتاً لمساعدة الدول الأعضاء، وذلك كما

(١٢) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, op.cit, p28-29.

أعلن صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي، عن تدابير مالية لتعزيز الاقتصادات، وذلك لمنع حالات الإفلاس غير الضرورية.

هذا وقد تتطلب الحالة الاقتصادية الحالية غير العادية التي أثارها اندلاع ظهور (COVID-19) من المشرعين للقوانين على المستوى الدولي اتخاذ تدابير استثنائية، ويمتد هذا أيضاً إلى الإفلاس، لإصدار تشريعات لمنع حالات الإفلاس غير الضرورية، حيث إن تشريعات الإفلاس القائمة قد لا توفر ما يكفي من الاستجابات للحالة التي تجد العديد من الشركات نفسها فيها حالياً، فلذلك يجب على المشرعين الوطنيين على مستوى العالم اتخاذ إجراءات فورية لإعادة تكييف تشريع الإفلاس لمنع الشركات المتعثرة تعثراً غير إرادي من تطبيق نظام الإفلاس عليها.

هذا وإعادة تكييف تشريعات الإفلاس يكون من خلال اتخاذ خطوتين أساسيتين على الفور:(١٣)

الخطوة الأولى: تعليق رفع دعوى الإفلاس بناء على المديونية غير المفرطة للشركات، ومثل هذا التعليق موجود في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فهو على سبيل المثال مطبق في دول النمسا، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا، ولاتفيا، وبولندا، وإسبانيا؛ نظراً لأن عدم اليقين الاقتصادي يعيق من فعالية تطبيق نظام الإفلاس، والهدف من هذا التعليق هو منح فرصة العودة للحياة للشركات القابلة لذلك.

هذا وفي الأيام الأخيرة، علقت بعض الدول (ألمانيا) أو مددت (النمسا) تطبيق نظام الإفلاس، وذلك نظراً لإغلاق الشركات لعدة أسابيع أو أشهر، لمنحها فرصة لاتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة عدم توافر السيولة النقدية اللازمة لديها، وكذلك قامت بتعديل تشريعات الإفلاس بشكل عاجل، حيث تضمنت تلك التعديلات تدابير لإتاحة التمويل المؤقت (للأزمات)، وتعليق تقديم طلب الإفلاس على أساس عدم القدرة على الدفع.

الخطوة الثانية: عن طريق الوقف العام أو التأجيل لدفع الديون المستحقة على الشركات، وكذلك تقديم دعم مالي من الحكومة للمساعدة على انتعاش أعمال الشركات وأيضاً مساعدة موظفيها.

(١٣) Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Mart?nez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, op.cit, p28-29.

ونظراً لما تقدم، فإنه قد استجابات العديد من الحكومات، والهيئات التنظيمية المالية، والمنظمات الدولية، لجائحة (الفيروس التاجي)، في اتخاذ مجموعة من التدابير القانونية، والاقتصادية، والمالية، ومن بين التدابير القانونية المدرجة في هذه الحزم الوقاية من الإفلاس بالنسبة للشركات التي قد أصبحت تعاني من ضائقة مالية تمنعها من سداد ديوانها الواجبة الدفع على الفور نظراً لحدوث أمور طارئة غير متوقعة، وسوف نلقي الضوء حول أهم الدول التي قامت بفرض العديد من تلك التدابير الوقائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً – في دولة إسبانيا(١٤):

إن الوضع في دولة إسبانيا مقلق بشكل كبير دون باقي الدول حول العالم، وذلك حتى وقتنا الحالي، لأسباب مختلفة منها الآتي:

١ – إن دولة إسبانيا تعد إحدى الدول التي انتشر فيها الفيروس بأقصى حد ممكن، ولسوء الحظ، فإنه من غير المتوقع أن يتحسن الوضع في الأشهر القادمة.

٢ – كتدبير احترازي لوقف انتشار فيروس (COVID-19)، قيدت الحكومة الإسبانية العديد من الأنشطة الاجتماعية، والاقتصادية، وهذه الإجراءات التي تعد ضرورية لوقف النمو المتسارع للفيروس، والتقليل من انتشاره، وكان يجب أن يتم إصدارها في وقت سابق، وأن تلك التدابير ستلحق بمزيد من الضرر الواضح بالعديد من

(١٤) Dissolution of companies and bankruptcy in times of coronavirus, 15 March 2020, Available at (https://www.derechoyfinanzas.org/disolucion-de-sociedades-y-concurso-de-acreedores-en-tiempos-del-coronavirus/) (18/5/2020), Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?ubom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, René Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid-19-international-r-and-i-briefing),(2/4/2020), Zahra Ali, Spanish measures for restructuring/insolvency in the context of coronavirus (COVID-19)-threats and opportunities, 27 Mar 2020, Available at (https://www.lexisnexis.co.uk/blog/restructuring-and-insolvency/spanish-measures-for-restructuring-insolvency-in-the-context-of-coronavirus-(covid-19)-threats-and-opportunities), (5/4/2020) Yoko Takagi, Reyes Carvajal, COVID-19: Spanish Government Financial Assistance Measures, 19 APR 2020, Available at (https://www.whitecase.com/publications/alert/covid-19-spanish-government-financial-assistance-measures), (25/4/2020).

الشركات، والصناعات، التي واجهت مشاكل اقتصادية ومالية خطيرة منذ ظهور هذا (الفيروس التاجي).

٣ – إن الاقتصاد الإسباني يعتمد بشكل كبير على القطاعات والشركات المتأثرة بشكل خاص بالفيروس التاجي، حيث يمكن أن تعد حالة الصناعة والسياحة في أسوأ ظروفها، لذلك يبدو أن كل شيء يشير إلى أنه على الرغم من أن هذا الوباء سيوجه ضربة قاسية للاقتصاد العالمي، فإن الأثر الاقتصادي السيئ لفيروس التاجي سيكون الأشد والأكبر في دولة إسبانيا.

وطبقاً لما سبق، فإن حزمة الإصلاحات التي يمكن للحكومة اعتمادها للتخفيف من الآثار الاقتصادية للفيروس التاجي في إسبانيا، يجب أن تشمل تدابير قانونية، ومالية، وعمالية واقتصادية، وسيكون من المناسب على وجه الخصوص مراجعة مدى تطبيق بعض اللوائح المتعلقة بحل الشركات وإفلاسها؛ حيث إنه على وجه التحديد، أن الانخفاض الحاد على الطلب في العديد من القطاعات الاستراتيجية لإسبانيا سيؤدي إلى آثار اقتصادية ذات أثر سيئ على الشركات الإسبانية وذلك للآتي:

أ – عدم وجود تدفقات نقدية تسمح للشركة بالوفاء بالتزاماتها على أساس منتظم مما سيجعل الشركات غير قادرة على دفع جميع التزاماتها المالية، وأن هذا الأمر سيضع العديد من الشركات الإسبانية في حالة حل أو إفلاس قانوني، لأنه سيجعل لديهم صافٍ من الأصول أقل من نصف رأس المال، وبالتالي، فإن هذا الوضع سوف ينشط واجب الإدارات القانونية لتجنب الإفلاس بقدر الإمكان إذا كان ذلك مناسباً تحت وطأة الاستجابة الشخصية للدائنين، والتنفيذ للالتزامات الجديدة التي أصبحت الشركة مدينة بها.

ب – كما أن عدم القدرة على الدفع سيضع العديد من الشركات في حالة إفلاس، مع الحاجة الملحة لطلب الإفلاس من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركات كي لا يخضعوا للعديد من العقوبات المدنية، بما في ذلك عدم أهلية أعضاء المجلس لإدارة أصول الشركات الأخرى، بالإضافة إلى مسؤوليات مختلفة أخرى طبقاً للقانون الإسباني. ولتجنب الزيادة الهائلة في قرارات وإجراءات إفلاس الشركات، وتجنب المسؤوليات المحتملة لأعضاء مجلس الإدارة نتيجة انتهاكهم لواجباتهم القانونية، فإن الحكومة الإسبانية، في حزمتها الإصلاحية ينبغي أن تتضمن تدابير مختلفة طبقاً لما نص عليه القانون الإسباني تؤثر على حل الشركات وإفلاسها، ومنها التدابير الآتية:

– فإنه على غرار أحكام القسم الأول من المرسوم الملكي بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨، والذي تم تمديده وتوسيعه لاحقاً ومؤقتاً من حيث النطاق والمحتوى،

فإن بعض الخسائر الناجمة عن انخفاض القيمة (التي تنتج عن الأرصدة غير القابلة للتحصيل)، وكذلك من مصروفات التشغيل العامة (مثل الأجور والإيجارات)، فيجب استبعادها مؤقتاً من مفهوم الخسائر التي ينتج عنها حل الشركات، وذلك على الأقل بالنسبة للشركات في القطاعات الأكثر تأثراً بالجائحة، وإلا فإن أزمة (الفيروسات التاجية) ستؤدي إلى حل الشركات، وكذا إفلاسها، وفي حالة إذا لم يطبق ذلك، فستنتقل مخاطر الشلل الاقتصادي إلى مجالس إدارة الشركات؛ لأنها إذا لم تحل الشركات أو تروج للإفلاس في غضون شهرين، ستصبح مسؤولة شخصياً عن الديون الجديدة التي تعاقدت عليها الشركة.

- وبهدف الحد من الطلب الهائل للإفلاس الذي قد يلوح به في الأشهر القليلة المقبلة بسبب الوضع الانتقالي لعدم توافر السيولة المالية للعديد من الشركات، والتكاليف الباهظة التي يمكن أن يولدها وضع النشاط التجاري، والدائنين، فلذا يتم في مجال القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً تعليق أو تمديد مؤقت حسب الاقتضاء للواجب (المتنازع عليه) لطلب الإفلاس لفترة شهرين من قبل مجلس إدارة الشركة المتعثرة، وتلك القاعدة موجودة في قانون الإفلاس الإسباني.

هذا وإن هذا الإجراء قد تم اقتباسه من القانون الألماني (وقد يعد واجب تقديم طلب الإفلاس، في ظل اللائحة الألمانية أكثر صرامة من الوضع في إسبانيا؛ وذلك من خلال تعليق طلب الإفلاس فيه لغضون ثلاثة أسابيع فقط بدلاً من شهرين، ويمكن أن يؤدي خرق هذا الواجب إلى فرض عقوبات مدنية وجنائية على مجلس الإدارة).

- تطبيق الإفلاس العرضي بالنسبة للشركات التي لا تقوم بتنفيذ بعض الالتزامات المحاسبية، كما هو معتاد بين الشركات، وذلك على الرغم من امتثالها لجميع التزاماتها المالية والعمالية والإدارية، ولكن لا تحتفظ بدفتر اليومية، أو دفتر الجرد، وكذلك دفتر الحسابات السنوية، وذلك على عكس ما يطلبه القانون التجاري من جميع أنواع الشركات داخل الدولة من الإمساك بتلك الدفاتر، بغض النظر عن حجم نشاطها أو عملها الرسمي أو نظامها الضريبي.

وتلك ليست مشكلة تتعلق بالفيروس التاجي، بل بالأحرى تتعلق بالتصميم الخاطئ لقانون الإفلاس الإسباني، حيث إن الإفلاس النهائي للشركة التي ستصبح معسرة يجب أن يكون نتيجة للفيروس التاجي بحيث يكون مصادفة لسوء الحظ، ولذلك فوفقاً لتشريعات الإفلاس الإسبانية، يمكن للشركة فقط أن

تثبت أن الجائحة تعد السبب الأول في إفلاسه، وسيتم تصنيف ذلك على إنه إفلاس عرضي، حتى ولو لم يلتزم بمسك الدفاتر.

وخلافاً لما تقدم، أعلنت الحكومة الإسبانية عن تدابير استثنائية وأصدرت بعض المراسيم الملكية، وأهمها المرسوم الملكي بقانون رقم ٨ لسنة٢٠٢٠ الصادر في ١٧ مارس، فقد تضمن تغييرات تشريعية للتخفيف من آثار جائحة (COVID-19) فيما يتعلق بمسائل محددة للشركات والإفلاس، وأدخل عدداً من التعديلات على لوائح الشركات ونظام الإفلاس الحالي لمحاولة تخفيف التحديات التي تواجهها الشركات لتنفيذ التزاماتها القانونية، وكذلك لتسهيل استمرار الأعمال التي أصبحت أو ستصبح معسرة نتيجة لتلك الجائحة أو تواجه صعوبات اقتصادية، هذا وتشمل التغييرات التي تم إدخالها ما يلي:

حوكمة الشركات: خلال حالة الطوارئ، يُسمح لجميع أنواع الشركات بعقد جلسات هيئاتها الحاكمة عن طريق التداول عبر (Video conference)، بغض النظر عما إذا كانت لوائحها الداخلية تنص على تلك الآلية من عدمه.

الحسابات السنوية: يتم تعليق فترة ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية لإعداد الحسابات السنوية بعد استئناف حالة الطوارئ.

على الرغم من أنه قبل أو أثناء حالة الطوارئ، تكون الشركة في سبب قانوني للحل، فإن الدعوة للاجتماع السنوي للمساهمين الذي يمكن حل الشركة من خلاله يتم تعليقه حتى نهاية حالة الطوارئ، وإذا حدث السبب القانوني للحل أثناء حالة الطوارئ، فلن يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الديون خلال تلك الفترة.

وتحتوي هذه الحزمة على عدد من الآليات التي تهدف إلى التخفيف من الصعوبات المالية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الإسبانية الأخرى من التباطؤ في الاقتصاد الناجم عن تلك الجائحة، في صورة خط تمويل بقيمة (٤٠٠ مليون يورو) مقدم من معهد دي كريديتو الرسمي (ICO) لمساعدة تلك الشركات، وكذا خطة ضمان بقيمة (١٠٠ مليار يورو) لمساعدة الشركات والعاملين للحصول على القروض والتمويل اللازم.

ويثار التساؤل حول مدى التزام مجلس الإدارة بتقديم طلب إفلاس الشركة، فنجد أن قانون الإفلاس الإسباني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣، يطلب من مجلس إدارة الشركة تقديم طلب الإفلاس دون تأخير لا مبرر له، ووفقاً لحالة الطوارئ في حالة مواجهته صعوبات مالية بسبب الوضع الحالي، فإن الشركات التي تكون في حالة إفلاس خلال حالة الطوارئ لن يكون على مجلس إدارتها التزام بتقديم طلب (الإفلاس المسبق)،

وبالتالي لا يلتزم مجلس إدارة الشركة التي تكون في حالة إفلاس بتقديم طلب لإعلان الإفلاس، فيؤجل المرسوم الجديد الالتزام بتقديم طلب الإفلاس لمدة (شهرين) بعد نهاية حالة الطوارئ، وسيختفي التزام مجلس الإدارة بتقديم ملف في غضون (شهرين) تماماً طالما أن حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها في ١٤ مارس ٢٠٢٠ سارية، وفي حالة إذا ما قرر أعضاء مجلس الإدارة عدم تقديم طلب الإفلاس خلال فترة شهرين، ولكن قام به طرف آخر، فإنه طبقاً للطريقة التي يتعامل بها المرسوم الملكي بقانون رقم ٨ لسنة٢٠٢٠ فإنه لن تتم معالجة طلب الطرف الآخر هذا إلا بعد شهرين من نهاية حالة الطوارئ.

ثانياً – في دولة الصين(١٥):

اتخذت الحكومة الصينية مجموعة واسعة من الإجراءات لمكافحة جائحة (COVID-19)؛ وذلك لمساعدة الشركات من جميع الأحجام لتجنب الإفلاس. وتشمل هذه الإجراءات الأمور الآتية:

١ – توفير السيولة النقدية للشركات:

قام (بنك الشعب الصيني) بتدبير (٢,٢٥ تريليون يوان) منذ فبراير الماضي من خلال تخفيضه متطلبات الاحتياطي النقدي للبنوك الوطنية، تقدم كقروض للشركات المتضررة من تفشي جائحة (COVID-19)، وعقب ذلك خصص (٥٠٠ مليار يوان) لذات السبب:

كما خصص (بنك الشعب الصيني) أموال قروض بقيمة (٣٠٠ مليار يوان) صيني مخصصة لمساعدة الشركات التي تلعب دوراً حيوياً في مكافحة جائحة (COVID-19)، تشمل هذه الأعمال المستهدفة عادةً الشركات التي تصنع المعدات، والمواد الطبية، والسلع، والمنتجات الأساسية، والشركات التي تنقل هذه السلع والمواد أثناء تفشي جائحة (COVID-19)، يتم تقديم أسعار فائدة تفضيلية للشركات المستهدفة التي تتراوح بين ٢,٤٪ ، ٣,١٥٪.

(١٥) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u-bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, René Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid-19-international-r-and-i-briefing), (3/4/2020).)

وقد قامت بذات الفعل الحكومة المصرية، فقد خصصت (١٠٠ مليار جنيه) لمواجهة جائحة كورونا، وكذلك قد خصصت الإمارات العربية المتحدة (١٠٠ مليار درهم) لمواجهة كورونا، وكذلك الكويت قد خصصت (١٠ ملايين دينار كويتي) لمواجهة تلك الجائحة.

٢ – خصم من الفائدة:

ستقوم (وزارة المالية الصينية) بخصم ٥٠٪ من تكاليف الفائدة لمدة لا تزيد عن عام واحد، تاركة بذلك معدل الفائدة الفعلي للشركات المستهدفة بما لا يزيد عن ١,٦٪.

هذا وقد تم إعداد قائمة الأعمال المستهدفة من الخصم بشكل مشترك من قبل وزارة المالية ولجنة التنمية والإصلاح الوطنية ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات لضمان تأهل الشركات للاستفادة من سياسة الخصم التي تم طرحها.

وقد سلكت دولة التشيك مسلك دولة الصين نفسه.

ثالثاً – في أستراليا(١٦):

نتيجة لتفشي جائحة فيروس (COVID-19) في أستراليا في ٢٣ مارس ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة الأسترالية عن إدخال عدد من الإجراءات الجديدة لتوفير المرونة في قانون الشركات؛ بهدف تقديم الإغاثة المؤقتة للأشخاص والشركات المتعثرة مالياً، فقام البرلمان الأسترالي بتمرير قانون الاستجابة الاقتصادية التاجية للفيروس التاجي (القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠)، والذي استقبل الموافقة الملكية في ٢٤ مارس ٢٠٢٠.

وبدأت الإصلاحات في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وستكون سارية حتى ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠ أو في أي تاريخ لاحق لهذا التاريخ نظراً للظروف.

(١٦) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u-bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, René Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid-19-international-r-and-i-briefing), (4/4/2020), Lisa Calabrese, James Jarvis, Coronavirus (COVID-19): Important Temporary Relief in Insolvency Law, 24/3/2020, Available at (https://www.finlaysons.com.au/2020/03/coronavirus-covid-19-important-temporary-relief-in-insolvency-law/), (2/4/2020).)

ويثار التساؤل حول الغرض من هذا القانون وأهم التغيرات التي تضمنها، فنجد أن هذا القانون يعد استجابة اقتصادية لتأثير جائحة فيروس (COVID-19) الذي يجتاح جميع أنحاء العالم وكذلك أستراليا، ونجد في هذا القانون تحفيزاً ودعماً للنشاط الاقتصادي، ويسعى في المقام الأول إلى منع تصفية وإفلاس الشركات التي تعاني من ضائقة مالية قصيرة الأجل، وفيه كذلك حماية لمجلس إدارة الشركات من المسؤولية الشخصية المحتملة؛ من أجل تحفيز استمرار التجارة في ظل تلك الجائحة، وتمتد تدابير الإغاثة المؤقتة كذلك إلى الأفراد الذين يعانون من صعوبات مالية.

وفيما يتعلق بنظام الإفلاس الأسترالي، أدخل القانون بعض التغييرات الهامة على القوانين ذات الصلة على النحو الآتي:

١ – الإغاثة المؤقتة:

في مسار الحياة العادي، يمكن للدائن بموجب (المادة ٤٥٩هـ) من قانون الشركات الأسترالي أن يقوم بتوجيه إخطار ضد إحدى الشركات المدينة له يطالبها بسداد دين لا يقل عن (ألفي دولار) (الحد الأدنى القانوني) المستحق حالياً والواجب الدفع عقب تلقي الشركة لهذا الإخطار، وستصبح هنالك مدة (واحد وعشرين يوماً) لدى الشركة لدفع المبلغ الذي يطلبه الدائن، أو التوصل إلى اتفاق مع الدائن حول الدين بما يرضي الدائن، أو التقدم بطلب إلى المحكمة ذات الاختصاص للمنازعة حول هذا المبلغ.

وفي حالة إذا لم تقم الشركة بالاستجابة والرد على الإخطار في غضون (واحد وعشرين يوماً)، فسيفترض أنها متعثرة، ويمكن للدائن تقديم طلب إلى المحكمة لإغلاق الشركة وتعيين مصفٍ للشركة.

وخلافاً لما سبق، وفي ضوء التعديلات المؤقتة ستتم زيادة الحد الأدنى لمبلغ الدين المستحق على الشركة والمطلوب دفعه للدائن كي يتمكن الدائن من بدء اتخاذ إجراءات الإفلاس غير الطوعي ضد المدين من (ألفي دولار) إلى (عشرين ألف دولار)، وهذا يرفع عتبات طلبات الدائنين التي يمكن أن تدفع الشركات إلى الإفلاس.

كما توفر كذلك التعديلات مؤقتاً مزيداً من الوقت للشركات المدينة للرد على إخطار الدائن بسداد الدين، حيث تم تمديد الفترة من (واحد وعشرين يوماً) إلى (ستة أشهر)، وبذلك يتم تمديد الإطار الزمني الذي تتم فيه حماية الشركة المتعثرة من اتخاذ إجراءات الإفلاس من قبل الدائن مؤقتاً بعد توجيه إخطار من الدائن لتقديم التماس من الشركة بالرد.

ومن خلال ما سبق، نجد أنه تتم الإغاثة المؤقتة للأفراد والشركات المتعثرة مالياً لتجنب حالات الإفلاس غير الضرورية، وبذلك يصبح توفر التعديلات القانونية الجديدة شبكة أمان لمساعدة الشركات على الاستمرار في العمل بدلاً من الدخول في التصفية الطوعية، وذلك من خلال منحها فترة مؤقتة لتدبير أمورها، وكذلك لمساعدتها في إدارة الديون، وتجنب الإفلاس.

٢ – إعفاء مؤقت لمجلس الإدارة من واجب منع التداول المعسر:

في الظروف العادية، بموجب قانون الشركات الأسترالي، على مجلس إدارة الشركة الالتزام بالامتناع عن التداول أثناء الإفلاس، ولذلك فقد يكون المجلس مسؤولاً شخصياً عن الديون التي تتكبدها الشركة في حالة تداولها أثناء الإفلاس، ويمكن أن يؤدي هذا إلى جعل مجلس إدارة الشركة مسؤولاً شخصياً عن ديون الشركة بعد مجرد الشك في تحقق إفلاس الشركة، ولم يقم بتقديم طلب لإفلاس الشركة.

وخلافاً لما تقدم، توفر التعديلات القانونية راحة مؤقتة (ملاذاً آمناً) لمجلس الإدارة من واجباته الشخصية، وذلك لمنع التجارة المعسرة، حتى يتم تحقيق الراحة المؤقتة من خلال تعليق الالتزام على مجلس الإدارة بموجب قانون الشركات بمنع التداول المعسر في حالات الإفلاس، حيث يعد في تلك الحالة تكبد الديون من ضمن السياق العادي لأعمال الشركة خلال الفترة من ٢٤ مارس٢٠٢٠ إلى ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠، وهذا يصل إلى فترة (ستة أشهر).

وينطبق (الملاذ الآمن) على جميع مجالس إدارة الشركات داخل أستراليا، وبالتالي فيجوز للمجلس الاعتماد على الملاذ الآمن المؤقت الجديد فيما يتعلق بالديون التي تتكبدها الشركة، وذلك بالشروط الآتية:

أ – تكبد الدين في السياق العادي لأعمال الشركة.

ب – تكبد الدين خلال فترة (الستة أشهر) التي تبدأ في اليوم الذي يبدأ فيه تطبيق القانون الجديد، أو لفترة أطول على النحو الذي سيتم النص عليه في اللوائح.

ج – يتم تكبد الديون قبل تعيين مصفٍّ للشركة.

وفي حالة توافر تلك الشروط، يعد تحمل المجلس للدين في سياق العمل العادي، إذا كان من الضروري تسهيل استمرار العمل خلال فترة الستة أشهر التي تبدأ عند بدء تطبيق القانون، وبذلك يمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، اقتراض مجلس الإدارة القروض لنقل بعض الصفقات التجارية، ويمكن أن يشمل كذلك الديون المتكبدة من خلال الاستمرار في دفع الرواتب للموظفين خلال جائحة (COVID-19).

هذا ويجب أن يدرك مجلس إدارة الشركة أن إجراءات الملاذ الآمن المؤقتة لا توفر إعفاء من واجبات مجلس الإدارة المستحقة للشركة نفسها وللأطراف الأخرى بموجب أحكام أخرى من قانون الشركات، وبموجب القانون العام، وبناءً على ذلك، يجب على المجلس الاستمرار في التخفيف من مخاطر وقوع الشركة في الإفلاس من خلال اتخاذ خطوات معقولة لمواجهة الأزمة المالية الحالية والمستمرة للشركة، وكذلك تقييم مدى أثر تكبد الشركة بأي ديون أخرى.

هذا وإن إجراءات الإغاثة المؤقتة لا تؤثر على مسؤولية الشركة في سداد الديون التي تتكبدها أثناء فترة (الملاذ الآمن).

ويثار التساؤل حول دور وزير المالية الأسترالي في زمن تلك الجائحة، فمن أجل توفير المزيد من اليقين التنظيمي والمرونة للاستجابة لوضع جائحة فيروس (COVID-19) المستجد، يمنح التعديل التشريعي الجديد لوزير المالية سلطة مؤقتة لتعديل أحكام قانون الشركات، أو للتخفيف من الالتزامات القانونية أو تعديلها، وسيكون لوزير المالية سلطة صنع الأدوات هذه لمدة ستة أشهر، وأي أداة سيقررها وزير المالية بموجب هذه السلطة ستطبق لمدة تصل إلى ستة أشهر من تاريخ صدور قرار منه بها.

بالإضافة إلى ما سبق، قد أشارت الحكومة الأسترالية إلى أن مكتب الضرائب الأسترالي سوف يصمم الحلول لمجالس إدارة الشركات أو لرجال الأعمال الذين يعانون من ضائقة مالية بسبب جائحة فيروس (COVID-19)، بما في ذلك التخفيض المؤقت للمدفوعات أو التأجيلات، ووقف إجراءات التنفيذ لإنهاء الشركات.

هذا ومن المأمول، أن تمنح تدابير الإغاثة المقترحة الشركات الثقة لمواصلة التجارة؛ بهدف العودة إلى قابليتها للبقاء بمجرد انتهاء أزمة (COVID-19).

ومن خلال ما تقدم، نجد أنه من المؤكد أن هذه الإصلاحات ستوفر الإغاثة اللازمة بشدة في تخفيف عبء قيود التدفق النقدي على الشركات، وتقليل المخاطر المباشرة المرتبطة بتكبد الديون، أو تأجيل السداد في وقت الأزمة تلك، ومع ذلك فإنه يعرض الدائنين الذين يستمرون في قبول الائتمان رغماً عنهم لمخاطر أعلى؛ نتيجة عدم دفع الديون المستحقة أو تأجيل الدفع لفترة ممتدة، وهذا قد سيزيد من الضغط على هؤلاء الدائنين، وقد يؤدي إلى إنهاء الدائنين لاتفاقيات التوريد مع الشركات المتعثرة، أو تشديد شروط الائتمان بين الشركات، أو مطالبة الدائنين بضمان المديونية في المستقبل، سواء عن طريق ضمانات مجلس الإدارة أو غيرها من أدوات الأمن.

رابعاً – في دولة ألمانيا الاتحادية(١٧):

بسرعة غير مسبوقة، تم اقتراح تشريعي من قبل الحكومة الفيدرالية الألمانية في ١٦ مارس ٢٠٢٠ بتعليق مؤقت لرفع دعوى الإفلاس ضد الشركات المتضررة من جائحة فيروس (COVID-19)، وذلك حتى نهاية ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، وقد مرت جميع المراحل التشريعية من قبل المجلس الاتحادي على وجه السرعة، وصدر قانون بالمقترح، وأصبح ساري المفعول بعد التصديق عليه من قبل (الرئيس الاتحادي)، ونشره في الجريدة الرسمية للقانون الاتحادي، وذلك للتخفيف من آثار تلك الجائحة، وقد دخل القانون حيز التنفيذ بأثر رجعي، وذلك اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٠، وكان يهدف في المقام الأول إلى حماية الشركات التي تواجه صعوبات مالية نتيجة تلك الجائحة، هذا ويتضمن القانون تعليقاً مؤقتاً للالتزام بتقديم ملف الإفلاس من قبل الشركات المتعثرة، وكذا تعليقاً لحق الدائن في طلب اتخاذ إجراءات الإفلاس لأسباب الإفلاس التي حدثت بعد ١ مارس ٢٠٢٠.

هذا وقد كان الوضع في الأمور العادية، أنه يقع في الأساس التزام قانوني على الشركة المتعثرة بتقديم ملف الإفلاس، فتكون ملتزمة بتقديم طلب لفتح إجراءات الإفلاس دون تأخير لا مبرر له، بعد انعدام السيولة (يحدث انعدام السيولة إذا كان المدين غير قادر على الوفاء بالتزاماته بالدفع عند استحقاقها، ويفترض انعدام السيولة

(١٧) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi,?u-bom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba,?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, René Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid-19-international-r-and-i-briefing), (3/4/2020), Peter Hoegen, Dr Franz Bernhard Herding, Dr Sven Prüfer, Dr Walter Uebelhoer, Dr Christopher Kranz, Covid-19 pandemic: Temporary suspension of the obligation to file for insolvency proceedings, 31 March 2020, available at (file:///C:/Users/PC_2018/Desktop/Snapshot-Covid19-Temporary-suspension-of-obligation-to%20file-for-insolvency-proceedings-310320.pdf), (5/4/2020), Frank Grell, Dr. J?rn Kowalewski, Dr. Ulrich Klockenbrink, Legal Update - Remedy for Managing Directors in Times of COVID-19: Suspension of insolvency filing obligations and limitation of liability risks in Germany, March 22, 2020, available at (https://www.lathamgermany.de/2020/03/legal-update-remedy-for-managing-directors-in-times-of-covid-19-suspension-of-insolvency-filing-obligations-and-limitation-of-liability-risks-in-germany/) (29/3/2020).

بشكل عام إذا توقف المدين عن تسديد المدفوعات) أو الإفراط في المديونية (ويصبح المدين مديناً للغاية إذا كانت أصول المدين لم تعد تغطي المستحقات الحالية، ما لم تكن الاستمرارية في العمل بالنسبة للمدين محتملة في الغالب "ما يسمى توقعات الاستمرارية الإيجابية") (القسم ١٥ الفقرة الأولى من قانون الإفلاس الألماني التزام التسجيل)، فيجب على الممثلين القانونيين للشركة التقدم بطلب للإفلاس دون تأخير يمكن أن تترتب عليه الإدانة، وذلك في خلال ثلاثة أسابيع على أقصى تقدير (القسم ١٥ "أ" من قانون الإفلاس الألماني)، لا يجوز تجاوز فترة الثلاثة أسابيع للالتزام بتقديم ملف الإفلاس إلا إذا كان بإمكان مجلس الإدارة افتراض احتمالية كافية لمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركة بعد هذه الفترة، عن طريق (القروض الجديدة، أو مساهمات المساهمين، أو تأجيل التزامات السداد المستحقة) ومن المرجح أن تستوفي العديد من الشركات الآن معالجة متطلبات الإفلاس هذه بسرعة كبيرة.

وبالتالي فالتزام التسجيل للقرارات والمناقشات يعد واجباً شخصياً على جميع الممثلين القانونيين للشركة (وعادة ما يتمثلون في رئيس مجلس الإدارة، أو أعضاء مجلس الإدارة)، وفي حالة عدم القيام بإجراءات التسجيل، تكون المسؤوليات الشخصية، والعقوبات الجنائية، وشيكة الوقوع على هؤلاء الممثلين القانونيين.

وفي ظل الوضع العادي، يكون من حق الدائنين للشركات التي تواجه حالات تخلف عن سداد المدفوعات التقدم للمحكمة بطلب اتخاذ إجراءات الإفلاس بالنسبة للشركات التي ليس لديها سيولة نقدية، أو مثقلة بالديون، شريطة أن يكون لديهم مصلحة قانونية في فتح إجراءات الإفلاس، وأن يوضح في طلبهم سبب الافتتاح الذي يرضي المحكمة، (القسم ١٤ من قانون الإفلاس الألماني).

وبالنسبة للوضع في ظل القانون الجديد، فإنه يتم تعليق التزام الشركات المتعثرة، وكذلك تعليق حق الدائنين للشركات التي تواجه حالات تخلف عن سداد المدفوعات، في تقديم دعوى الإفلاس، وذلك حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، وبما أنه من غير المتوقع حتى الآن معرفة مدة الوقت الذي سيعتمد فيه الاقتصاد الألماني على تعليق كل من الالتزام بتقديم ملف الإفلاس وحقوق الدائنين في تقديم طلب الإفلاس، سوف يتم تمديد التعليق حتى ٣١ مارس ٢٠٢١، إذا بدا ذلك ضرورياً بسبب استمرار الشركات في الطلب على المساعدة العامة المتاحة، أو استمرت في الوجود صعوبات التمويل، أو ظهرت ظروف أخرى، وبالتالي يمكن تغيير هذا الموعد النهائي إذا استمرت الجائحة بعد هذا التاريخ.

هذا ولا يجوز الاحتجاج بتعليق الالتزام بتقديم طلب الإفلاس إلا من قبل الممثلين القانونيين للشركة الذين ينجحون في إثبات شرطين رئيسيين، وهما على النحو الآتي:

١ – يجب أن يستند سبب الإفلاس إلى آثار جائحة فيروس (COVID-19) (وليس لأسباب أخرى)، ويمكن التحقق من أن الأزمة المالية للشركة كانت نتيجة سبب تلك الجائحة من خلال إثبات أن الشركة كانت في حركة ونشاط، وليست في حالة ركود في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ويكون ذلك من خلال البيانات المالية للشركة السنوية اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وينص القانون الجديد على افتراض ذلك في الشركات، ما لم يثبت العكس من قبل الدائنين، وبمفهوم المخالفة لا ينطبق تعليق التزام الشركة بتسجيل الإفلاس إذا ثبت إن إفلاس الشركة لم ينجم عن آثار تلك الجائحة.

٢ – يجب أن تكون هناك أسباب حقيقية للقضاء على أي حالة من نقص السيولة المتوفرة، بحيث يجب أن يكون هنالك احتمال للقضاء على عدم السيولة، وبالتالي ووفقاً لمفهوم المخالفة لا ينطبق تعليق التزام التسجيل إذا كانت هنالك أسباب تؤهل الشركة للقضاء على نقص السيولة.

ويثار التساؤل حول مدى مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن تقديم طلب الإفلاس في زمن تلك الجائحة، فنجد أنه في الوضع الطبيعي كانت المسؤولية المدنية تقع على عاتق المجلس طبقاً لقانون الشركات الألماني، وكذا المسؤولية الجنائية طبقاً للقانون الجنائي الألماني، بالإضافة إلى تلك المسؤوليات، فإن أعضاء مجلس إدارة الشركات في حالة عدم توافر السيولة النقدية أو في حالة المديونية المفرطة يتعرضون لمخاطر مسؤولية كبيرة عن المدفوعات التي تتم، وبالتالي فإنهم يصبحون ملتزمين بتعويض شركاتهم عن المدفوعات التي تم دفعها بعد أن أصبحت الشركة معسرة، أو بعد أن أصبحت المديونية أكثر من اللازم، ما لم تكن المدفوعات متوافقة مع العناية الواجبة لرجل الأعمال الحذر الفطين (قانون الشركات ذات المسؤولية المحدودة، قانون شركة الأوراق المالية)، ويبدو في كثير من الأحيان هذا الأمر مشكوكاً فيه.

لكن الوضع في قانون جائحة (COVID-19) الجديد، خلاف ما تقدم، فقد تم النص فيه على تعليق تلك المسؤوليات؛ بحيث يمكن حماية مجلس إدارة الشركة، ولا يكون مجلس الإدارة مسؤولاً، والهدف من ذلك يتمثل في الآتي:

أ – مساعدة مجلس الإدارة على إدارة الآثار المدمرة لتلك الجائحة على حالة عدم توفر السيولة النقدية للعديد من الشركات، وتجنب المزيد من العواقب الاقتصادية

والتجارية السلبية على خلفية نظام الإفلاس، وكذلك للحد من مخاطر مسؤولية مجلس الإدارة.

ب – منع مجلس إدارة الشركات المتضررة من تلك الجائحة من إيقاف المدفوعات، لتجنب المسؤولية الشخصية المحتملة، والتي بدورها سيكون لها تأثير سلبي على حالات سيولة الدائنين، حيث إن تعليق الالتزام بتقديم ملف الإفلاس مصحوب بقيود كبيرة على مخاطر المسؤولية عن المدفوعات في حالة عدم السيولة أو المديونية الزائدة، وبالتالي فإن المدفوعات التي تتم في سياق العمل العادي، ولا سيما المدفوعات التي تعمل على الحفاظ على العمليات التجارية أو استئنافها أو تنفيذ مفهوم إعادة الهيكلة، تعتبر الآن متوافقة مع الرعاية الواجبة(لرجل أعمال عاقل فطن) إلى الحد الذي تم تعليق الالتزام بتقديم ملف الإفلاس.

وكنتيجة منطقية لما تقدم، يتم إعفاء الممثلين القانونيين للشركة (مجلس الإدارة) من المسؤولية المدنية طبقاً لقانون الشركات الألماني والمسؤولية الجنائية طبقاً للقانون الجنائي الألماني، التي تكون نتيجة عدم تقديم الممثل القانوني للشركة لطلب الإفلاس على الرغم من عدم توافر السيولة المالية للشركة، أو في حالة إذا كانت المديونية مفرطة، وذلك (للأشهر الثلاثة المقبلة)، وكذا يُلغى حق الدائنين في طلب فتح إجراءات الإفلاس للشركات التي تستند إلى ظروف الجائحة التي حدثت عقب ١ مارس ٢٠٢٠.

ويثار التساؤل حول الغرض من القانون الجديد، ويرجع الغرض من هذا القانون كما جاء على لسان أحد المسؤولين الألمان بأنه (نريد من خلال هذا القانون منع الشركات من الاضطرار إلى تقديم طلب الإفلاس، لسبب وحيد يتمثل في أن المساعدة التي تقدمها الحكومة الفيدرالية لا تصل إليهم في الوقت المناسب، فمن المحتمل ألا يكون تمويل الدولة الموعود منها أو من غيرها من مؤسسات التمويل الحكومية (الفيدرالية) – متاحاً في غضون ثلاثة أسابيع، حيث عدد الشركات المتأثرة بالجائحة كبير للغاية، وتوفير الأموال معقد للغاية، وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات التمويل والبنوك المشاركة عددها محدود بسبب تلك الجائحة، وكذا فترة الثلاثة أسابيع العادية من قانون الإفلاس قصيرة جداً بالنسبة لهذه الحالات، ومن خلال هذه الخطوة، نساعد في تخفيف آثار تفشي جائحة فيروس (COVID-19) على الاقتصاد الوطني)، وبذلك يظهر الغرض من أحكام هذا القانون الجديد في تجنب الإفلاس والتخفيف عن كاهل الشركات من أجل تسهيل مشاركة الشركات المتضررة في المعاملات الاقتصادية العامة.

ويبدو أنه من الواضح، أن تعليق التزام التسجيل للإفلاس لا يعفي الشركة من

أي من التزاماتها (التعاقدية) تجاه شركاء الأعمال والموظفين، وما إلى ذلك بالنسبة لبعض أنواع العقود مثل (اتفاقيات التوريد مع المرافق، واتفاقيات القروض، واتفاقيات التأمين، واتفاقيات الإيجار التجاري)، يسري تعليق الالتزام بتقديم طلب الإفلاس بأثر رجعي اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٠.

خامساً – في المملكة المتحدة(١٨):

أعلن وزير الدولة لشؤون الأعمال والطاقة والصناعة الاستراتيجية (Alok Sharma) في ٢٨ مارس ٢٠٢٠، أن الحكومة الإنجليزية ستدخل عدداً من التغييرات على نظام الإفلاس في إنجلترا، الغرض منها تمكين الشركات التي تأثرت سلبياً نتيجة تفشي جائحة فيروس (COVID-19) من مواصلة تداولها على الوجه المعتاد، ولم تتوفر تفاصيل أخرى عن التغييرات حتى وقتنا الحالي، حيث لم تفصح الحكومة بعد، عن موعد إدخال التغييرات للبرلمان، ولكن من الممكن أن يتم البدء في سنها على وجه السرعة، عندما يعيد البرلمان اجتماعه مرة أخرى، ولذلك فإنه ليس من الواضح متى سيتم سن القانون الجديد بشأن الإفلاس، أو مدى مقدار المراجعة الذي سيتم منحها للتعديلات القانونية، وذلك نظراً لتعليق العمل بالبرلمان حالياً لفترة غير محددة.

ويثار التساؤل حول ما يعتقد إدخاله من تغييرات على القانون، فنجد أن هنالك عدة اعتقادات منها الاعتقادات الآتية:

١ – يعتقد أن التغييرات ستشمل على نطاق واسع تعليق تطبيق قانون الإفلاس لعام ١٩٨٦ اعتباراً من ١ مارس ٢٠٢٠ لمدة أولية مدتها ثلاثة أشهر (يتم تمديدها إذا لزم الأمر)، وسيتم تطبيق نظام إعادة هيكلة جديد يعرف باسم (الوقف الإجباري لإجراءات الإفلاس)، تم تصميمه لأجل الآتي:

أ – منع الدائنين من اتخاذ إجراءات الإفلاس، في وقت ما تسعى الشركة إلى إنقاذ نفسها من الخسائر أو إعادة هيكلة ديونها.

(١٨) Andrew Foster, Duncan Lockhart, Andrew Ramsden, Tristan Cox, COVID-19 UK: Prospective changes to insolvency law (England and Wales), 02 April 2020, Available at (https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-uk-prospective-changes-to-insolvency-law-england-and-wales), (15/4/2020), Liam Preston, Paul Keddie, Covid-19 proposed changes to UK insolvency laws, 08 April 2020, Available at (https://www.macfarlanes.com/what-we-think/in-depth/2020/covid-19-proposed-changes-to-uk-insolvency-laws/), (16/4/2020).

ب – السماح للشركة بمواصلة توريد البضائع والخدمات الضرورية لمواصلة التجارة.

ج – قيام قضاة محكمة الإفلاس والشركات على وجه السرعة بالآتي:

- تأجيل جميع الجلسات المتعلقة بالطلبات غير العاجلة التي تم تقديمها بموجب تنفيذ أحكام التحكيم الدولي بشأن المديونات التي تكون مستحقة على الشركات.
- تحديد جلسات استماع افتراضية فيما يتعلق بجميع التماسات الأحكام الصادرة بشأن الإفلاس، والتي صدرت عن بعد.

هذا وإن الوقف سيكون لمدة تصل إلى (تسعين يوماً)، والذي سيمنح للشركات التي تواجه عدم توافر السيولة النقدية المرتبطة بجائحة فيروس (COVID-19)، وبالتالي يمنح هذا الوقف الشركات المتعسرة مساحة من التنفس للبحث عن وسائل لإنقاذ نفسها، أو إعادة هيكلة ديونها، وكذا منع الدائنين من فرض الديون خلال تلك الفترة، وإمكانية حصول الشركات على المساعدات، والقدرة على الحصول على قروض جديدة خلال الوقف الاختياري للقدرة على الاستمرارية في التداول.

٢ – يعتقد أن التغييرات القانونية يجب أن يكون من ضمنها تعليق عدم مشروعية التداول غير المشروع، حيث سيتم تعليق مؤقت لأحكام التداول غير المشروعة لمجلس إدارة الشركة، فبموجب المادة ٢١٤ من قانون الإفلاس لعام ١٩٨٦ (القانون)، يجوز للمحكمة أن تعلن أن مجلس إدارة الشركة مسؤول شخصياً عن دفع التعويضات إذا كانت الشركة قد دخلت في تصفية معسرة، وفي وقت ما قبل ذلك، كان المجلس يعرف أو كان يجب أن يعرف أنه لم يكن هناك احتمال معقول أن تتجنب الشركة التصفية المعسرة، ولم يتخذ كل الخطوات الضرورية لتقليل الخسائر المحتملة بدائني الشركات، وينشأ التداول غير المشروع عندما يبدو أثناء التصفية أو الإفلاس، أن مجلس إدارة الشركة كان يعرف أو كان يجب أن يكون قد خلص قبل التصفية إلى أنه لا يوجد احتمال معقول لتجنب هذا التصفية، ولكن مع ذلك استمرت الشركة في التجارة، في ظل هذه الظروف، ويمكن للمحكمة في تلك الحالة أن تأمر بأن يطلب من مجلس إدارة الشركة المساهمة في مديونية الشركة، وبالتالي يمكن تحسين الوضع العام للدائنين.

في حين أنه في ظل التغيرات لن يكون من الممكن معاقبة مجلس الإدارة

بالمساهمة في حوزة معسرة عن الخسائر الناجمة في (١ مارس ٢٠٢٠)، هذا وقد لا تكون النتائج العملية لهذا التغيير كبيرة، حيث إن السوابق القضائية الحالية بشأن (التجارة غير المشروعة) توفر بالفعل الحماية لمجلس إدارة الشركة في الظروف التي يكون فيها للأحداث الاقتصادية غير المتوقعة تأثير عميق على السوق التي تعمل فيها الشركة المتعثرة، وخلصت المحكمة في إحدى القضايا إلى أنه (لا يمكن انتقاد مجلس الإدارة لعدم توقعه التأثير الكامل لعامل مالي غير مؤكد)، خاصة عندما لا يمكن توقع مدة الانكماش الاقتصادي التي قد تسببها تلك الجائحة.

هذا وقد كانت المسؤولية المحتملة عن التداول غير المشروع مجالاً خصباً للبحث منذ بدء تفشي تلك الجائحة، حيث قد تتسبب في توقف مجلس الإدارة عن التداول، أو كذلك ستجعله يتعجل في تقديم إجراءات الإفلاس، وتجعله يتقدم بها بشكل استباقي كوسيلة لتجنب المسؤولية المحتملة، وبالتالي، فإن تعليق الأحكام سيوفر وضوحاً للمجلس حول هذه النقطة على الأقل، وقد تم الترحيب بذلك من قبل الهيئات الصناعية بما في ذلك اللجنة الفرعية للإفلاس التابعة لجمعية القانون بمدينة لندن (CLLS).

وخلافاً لما تقدم، في حين إنه إذا كان سيتم تعليق التداول غير المشروع، ستظل واجبات مجلس الإدارة المختلفة التي تم تدوينها بموجب قانون الشركات لعام ٢٠٠٦ سارية، وكذلك الأحكام الأخرى التي تخلق أسباباً للمطالبات مثل الأفضليات بالنسبة لبعض الدائنين، والمعاملات بأقل من القيمة، والمعاملات التي يتم فيها التحايل على الدائنين، من المرجح أن نفس السلوك والظروف التي من شأنها (عادة) أن تؤدي إلى المعاقبة على التجارة غير المشروعة ستؤدي أيضًا إلى فرض جزاء عن الإخلال بتلك الواجبات؛ لذلك قد لا يمنح التعليق المقترح لمجلس إدارة الشركة حماية إضافية (إن وجدت) من المسؤولية الشخصية أكثر من تلك الموجودة بالفعل، ويبدو من الضروري أن يستمر المجلس في التفكير بشكل صحيح، في اجتماعات مجلس الإدارة العادية، وتوثيق قراراته أثناء التداول، مستشهدين بها (حيثما كان ذلك مناسباً)، وكذلك بتفاصيل المشورة التي تم تلقيها من الخبراء المحترفين قبل اتخاذ القرارات.

وبناءً على إعلان الحكومة، تم تعليق الأحكام لجميع الشركات بلا استثناء، بدلاً من تلك التي تأثرت بشكل خاص بالجائحة فقط، ولذلك فقد تكون هناك بعض المخاطر من إساءة استخدام الشركات للإجراء من خلال الاستمرار في التداول، على الرغم من الأداء الضعيف غير المرتبط بـجائحة فيروس (COVID-19)، والتسبب في خسائر كبيرة للدائنين من خلال القيام بذلك، ولكن مع ذلك سيظل الدائنون يتمتعون بدرجة من الحماية

على أساس أن أعضاء المجلس سيظلون خاضعين لأحكام تجارية احتيالية بموجب قانون الشركات بالإضافة للاضطرار إلى الامتثال لواجباتهم الائتمانية كمديرين (مما يتطلب منهم مراعاة مصالح الدائنين، بدلاً من المساهمين، حينما تكون الشركة معسرة أو تقترب من الإفلاس). وقد تمنع هذه الأحكام سوء المعاملة، ولكنها تعني أيضاً أنه حتى مجلس الإدارة صاحب النية الحسنة يجب ألا يفترض تعليق الأحكام.

٣ – ومن المتوقع أن يعكس النظام المقترح إجراءً تم تحديده في تقرير حكومي بعنوان (الإفلاس وحوكمة الشركات)، والذي تم نشره في أغسطس ٢٠١٨ بعد استشارة حول التغييرات المقترحة لنظام الإفلاس في إنجلترا، والسمة الرئيسية لهذا الإجراء تتمثل في القدرة على وقف سداد الديون باستخدام إعادة الهيكلة خارج المحكمة يشرف عليها ممارس الإفلاس (بمثابة مراقب).

ويجب اعتماد ذلك الإجراء؛ لأنه قد يستغرق إدخال نظام جديد في الظروف الحالية بعض الوقت، وقد تم تصور هذا الإجراء خلال ظروف اقتصادية مختلفة إلى حد كبير، وعادة ما يتطلب تنفيذه تدقيقاً برلمانياً.

وأخيراً، تشير مذكرة إحاطة من مجلس العموم البريطاني تم نشرها في ٣١ مارس ٢٠٢٠ إلى إمكانية إدخال أحكام (التضييق عبر الفئات) بالإضافة إلى التغييرات المشار إليها أعلاه، والتضييق يعني تنفيذ وفرض مقترحات إعادة الهيكلة، على الرغم من أن مجموعة أقلية أو فئة من الدائنين أو المساهمين صوتوا ضد ذلك.

سادساً – في دولة سنغافورة(١٩):

قام البرلمان السنغافوري في ٧ أبريل ٢٠٢٠، بتمرير قانون (الإجراءات المؤقتة) لمواجهة جائحة فيروس (COVID-19)، وقد دخل القانون حيز التنفيذ على الفور، وقد تم البدء في تطبيقه في اليوم نفسه ٧ أبريل ٢٠٢٠.

وهذا القانون يوفر راحة مؤقتة للشركات المتعثرة والأفراد غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية بسبب تلك الجائحة، واشتمل كذلك على تعديلات مؤقتة لقوانين الإفلاس، وذلك نظراً لتلك الظروف الاستثنائية التي تسببها هذه الجائحة.

(١٩) Ian Roberts, Prakash Pillai, Joel Harris, COVID-19 Singapore: Guide to (Temporary Measures) Act 2020, Available At (https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-singapore-guide-to-temporary-measures-act-2020), (20/4/2020), Farhana Sharmeen, Marc Jia Renn Tan, Relief in the Time of COVID-19 - Temporary Measures, April 14, 2020, Available at (https://www.globalfinregblog.-com/2020/04/relief-in-the-time-of-covid-19-temporary-measures/), (22/4/2020).

ويسري هذا القانون بأثر رجعي ويغطي الالتزامات التعاقدية التي يتعين القيام بها في ١ فبراير ٢٠٢٠، أو بعد هذا التاريخ، وكذلك العقود المبرمة أو المجددة قبل ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وتنطبق تلك التدابير بموجب القانون لمدة (ستة أشهر) ويمكن تمديدها لمدة ستة أشهر إضافية أخرى بخلاف (الفترة المقررة).

هذا ولم يكن القصد من القانون إبراء أو إلغاء الالتزامات التعاقدية للأطراف الدائنة ولكن تعليقها للفترة المحددة.

وسيكون بالتأكيد لقانون (التدابير المؤقتة) تأثير كبير على تنفيذ بعض العقود والنزاعات التجارية في سنغافورة لمدة قد تصل من (٦ إلى ١٢ شهراً)، والتدابير الرئيسية للقانون تتمثل في الآتي:

١ – تتمثل في إعفاء مؤقت من الإفلاس الذي ينتج من عدم القدرة على تنفيذ الالتزامات التعاقدية، بموجب عقود معينة، إذا كان سبب عدم القدرة مادياً يتمثل في جائحة (COVID-19).

٢ – تغييرات مؤقتة في قوانين الإفلاس لزيادة عتبات الديون المستحقة والموجبة للإفلاس، وإعطاء شبكة أمان للسماح للشركات بمواصلة التجارة بينما من الناحية الفنية تعد في حالة إفلاس.

ويثار التساؤل حول طبيعة تلك التدابير، فنجد أنها تتمثل في تجميد اتخاذ الإجراءات القانونية للإخلال بتنفيذ عقود معينة لمدة الستة أشهر المقبلة، وربما حتى الاثنى عشر شهراً القادمة، وتنص تلك التدابير أيضاً على آلية ملزمة لتسوية المنازعات للتأكد من أن الأطراف المتعاقدة لا تسيء استخدام هذا النظام.

وأن هذه التدابير تهدف فقط إلى أن تكون مؤقتة ولن تؤدي إلا إلى تجميد الحقوق والالتزامات القانونية السارية أثناء سريان القانون، والسماح ببدء الإجراءات إذا لزم الأمر بعد أن يتم التحكم في وضع جائحة (COVID-19).

ويثار التساؤل حول الأثر القانوني لتلك التدابير، فنجد أنه يجب على الشركات المتعسرة المضي قدماً في توجيه إخطار بالتدابير القانونية الجديدة، لجميع الأطراف الدائنة لها، وإذا تم توجيه الإخطار بالإغاثة للطرف الدائن، فإنه يمتنع على الطرف الذي تم توجيه الإخطار إليه القيام بالأمور الآتية:

أ – اتخاذ إجراءات الإفلاس ضد الشركة المتعثرة أو الضامن لها.

ب – متابعة أي إجراءات في المحكمة أو إجراءات تحكيم ضد الشركة المتعثرة أو الشخص الضامن لها.

د – السعي لاستعادة البضائع بموجب عقد إيجار، أو عقد بيع.

هـ – إنهاء عقد إيجار للممتلكات غير المنقولة لعدم دفع الإيجار.

و – أي إجراء لتنفيذ حكم قضائي أو قرار تحكيم أو حكم بموجب قانون التنفيذ.

ومن خلال ما سبق، نجد أن القانون يوفر راحة مؤقتة للشركات والأفراد الذين يعانون من ضائقة مالية من خلال جائحة (COVID-19)، وذلك بإدخال بعض من التعديلات على قوانين الإفلاس في سنغافورة، كما سيتم تحرير مجلس إدارة الشركة مؤقتاً من التزامه بالامتناع عن التداول أثناء الإفلاس إذا تم تكبد الشركة بالديون في خلال الفترة التي يكون فيها القانون ساري المفعول، ومع ذلك سيظل مجلس الإدارة مسؤولاً جنائياً إذا تم تكبد الديون من خلال استعمال الطرق الاحتيالية.

وأهم ما يجب ملاحظته، أن تلك الإجراءات مؤقتة فقط، وستتوقف إما عندما ينتهي القانون خلال عام واحد، أو إذا تم إلغاء القانون في وقت سابق، كما أنه بشكل عام لا يؤثر القانون على الالتزامات التعاقدية الأساسية، حيث يتم فقط تجميد الحق في تنفيذ تلك الالتزامات لفترة من الزمن.

وللوقاية من التعليق لتنفيذ الالتزامات غير العادل، سيتم تعيين المهنيين مثل (المحاسبين والمحامين) من قبل وزارة القانون كمقيّمين، لتقرير ما إذا كان عدم القدرة على أداء الالتزامات التعاقدية ناتجاً بشكل جوهري عن جائحة فيروس (COVID-19)، وسيكون لديهم السلطات لمنح الإغاثة التي تعد عادلة ومنصفة في مثل هذه الظروف، هذا ولن تستغرق عملية التقييم أكثر من (خمسة أيام) دون أي تكلفة لأي من الطرفين، ولن يسمح لهؤلاء المحامين بتمثيل الأطراف لدى المحاكم، وستكون قرارات المقيّمين نهائية وغير قابلة للاستئناف.

وكذلك يعدل التشريع الجديد قوانين الإفلاس في سنغافورة من خلال زيادة عتبة الدين النقدي للإفلاس للأفراد من (١٥,٠٠٠ دولار سنغافوري) إلى (٦٠,٠٠٠ دولار سنغافوري)، وكذلك زيادة عتبة الدين النقدي لإفلاس للشركات من (١٠,٠٠٠ دولار سنغافوري) إلى (١٠٠,٠٠٠ دولار سنغافوري) تمديد الفترة القانونية للأفراد والشركات للاستجابة لطلبات الدائنين من (واحد وعشرين يوماً) إلى (ستة أشهر).

وفي ظل هذا القانون سيحصل مجلس إدارة الشركة كذلك على إعفاء مؤقت من خلال تعليق الحظر على التداول، بينما تكون الشركة معسرة إذا تم تكبد الديون في سياق العمل العادي، ومع ذلك يظل مجلس إدارة الشركة مسؤولاً جنائياً إذا تم تكبد الديون عن طريق الاحتيال.

وأخيراً، في كلمته أمام البرلمان السنغافوري، أكد (وزير القانون والشؤون الداخلية) أن القانون لا يغير قدسية العقود المبرمة في سنغافورة، وشدد على أن التعديلات القانونية ستكون مؤقتة، وموجهة، وضرورية بالنظر إلى الأثر الضار المحتمل لوجود تنفيذ صارم للحقوق التعاقدية القائمة، كما سيوفر القانون المزيد من الوقت لحكومة سنغافورة لتقييم الوضع الاقتصادي المتطور بشكل أكثر دقة في تقرير ما إذا كان هناك ما يبرر المزيد من التدخلات اللاحقة.

سابعاً – في دولة الدنمارك(٢٠):

اتفقت الحكومة الدنماركية والبرلمان على برنامج لتغطية بعض التكاليف الثابتة الخاصة بالشركات، وذلك بسبب أن الشركات لم يعد لديها أرباح لتغطية تكاليفها نتيجة لأزمة جائحة (COVID-19).

والبرنامج كان عبارة عن حزمة تعويضات للشركات المتعثرة، ومن خلاله يمكن للشركات الحصول على تعويض عن التكاليف الثابتة الموثقة، مثل الإيجار، والفوائد، وجميع النفقات المرتبطة بالعقد (مثل التأجير)، في الفترة التي تتعرض فيها الشركات لانخفاض كبير في الإيرادات.

هذا ويقوم التعويض على المبادئ الآتية:

١ – جميع الشركات التجارية في جميع القطاعات لها الحق في الحصول على التعويض.

٢ – يستهدف التعويض في المقام الأول الشركات التي لديها انخفاض كبير في الإيرادات قد يصل إلى (٤٠٪ على الأقل).

٣ – يستهدف التعويض التكاليف الثابتة وسيشكل ما بين (٢٥٪ ، ٨٠٪ من التكاليف الثابتة).

٤ – سيغطي التعويض ما يصل إلى مدة (ثلاثة أشهر)، ويدفع في أقرب وقت ممكن.

٥ – إذا انخفضت الإيرادات بشكل أقل بكثير من المتوقع، فيجب سداد قيمة التعويض.

(٢٠) Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi, ?ubom?r Bre?ka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvil?, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba, ?d?m Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, RenÕ Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID -19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Available at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid-19-international-r-and-i-briefing), (4/4/2020).

ويثار التساؤل حول قيمة هذا التعويض، فنجد أن قيمة التعويض تحدد طبقاً للأسس الآتية:

أ – تكون قيمة التعويض ٨٠٪ من التكاليف الثابتة إذا كان الانخفاض في الإيرادات ٨٠٪ – ١٠٠٪.

ب – تكون قيمة التعويض ٥٠٪ من التكاليف الثابتة إذا كان الانخفاض في الإيرادات ٦٠٪ – ٨٠٪.

ج – تكون قيمة التعويض ٢٥٪ من التكاليف الثابتة إذا كان الانخفاض في الإيرادات ٤٠٪ – ٦٠٪.

وبخلاف ما سبق، فإنه سيتم تعويض الشركات التي تم منعها من مباشرة نشاطها في زمن تلك الجائحة بنسبة (١٠٠٪ من تكاليفها الثابتة).

وبخلاف التعويض الممنوح من الدولة، فقد وضعت الحكومة خطة بالنسبة للقروض المضمونة من الدولة، للشركات الكبيرة وكذلك الصغيرة والمتوسطة، فبالنسبة للشركات الكبيرة (التي تضم أكثر من ٢٥٠ موظفاً أو تزيد إيراداتها عن ٥٠ مليون يورو)، سيتم رفع حد الضمان إلى ما مجموعه (٢٥ مليار كرونة دانمركية)، وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، سيتم تعيين حد الضمان إلى (١٧,٥ مليار كرونة دانمركية).

هذا ويشترط للحصول على القرض الذي تضمنه الدولة، أن تعاني الشركة من خسارة في الإيرادات بحد أدنى ٣٠٪.

ثامناً – في دولة إيطاليا[٢١]:

قد صدر في دولة إيطاليا المرسوم بقانون رقم ٢٣ الصادر في ٨ أبريل ٢٠٢٠

(٢١) Giovanni Fonte, Covid-19 in Italy: LiquiditÁ Decree dedicates articles to insolvency procedure, 16 April 2020, Available at (https://www.roedl.com/insights/covid-19/italy-liquidita-decree-insolvency-procedures), (20/4/2020), Stefano Parlatore, Daniele Geronzi, Daria Pastore, Luca Autuori, Giandomenico Ciaramella, Marialuisa Garavelli, Sara Colombera, New rules on the Italian government's review of investments in Strategic industries at the time of Covid-19 Covid-19 emergency - Italy insolvency and business crisis, APRIL 2020, Available at (https://www.legance.-com/wpcontent/uploads//2020/04/Newsletter_COVID-19_emergen-cy_%E2%80%93_Italy_insolvency_and_business_crisis-1.pdf), (22/4/2020), Federico Sutti, Cristian Fischetti, COVID-19: Insolvency measures introduced by Italy's Law Decree no. 23 of April 8, 2020 (the so-called "Liquidity Decree"), published in the Official Gazette and effec-tive as of April 9, 2020, April 10, 2020, Available At (https://www.dentons.com/en/insights/alerts/2020/april/7/interventions-in-bankruptcy-matters-by-the-liquidity-decree-approved-by-the-council-of-ministers-en), (23/4/2020).

(ساري المفعول اعتباراً من ٩ أبريل ٢٠٢٠) وهو ما يسمى (بمرسوم السيولة)، وقامت الحكومة الإيطالية من خلاله باعتماد تدابير عاجلة جديدة، من بين تلك التدابير في مجال إفلاس الشركات، الحفاظ على استمرارية أعمال الشركات التي كانت تمارس نشاطها قبل ظهور جائحة (COVID-19)، ثم تأثرت بتلك الجائحة، وكان ذلك من خلال الآتي:

١ – تشمل التدابير المعتمدة تأجيل إصلاح قانون الإفلاس الإيطالي، على النحو المنصوص عليه في المرسوم التشريعي رقم ١٤ الصادر في ١٢ يناير ٢٠١٩، والذي كان من المقرر أن يبدأ تنفيذه في ١٥ أغسطس ٢٠٢٠.
وسيتم بذلك تأجيل دخول قانون الأزمات والإفلاس الجديد حيز التنفيذ إلى ١ سبتمبر ٢٠٢١ (باستثناء بعض القواعد التي أصبحت سارية بالفعل على الفور).

٢ – عدم جواز نظر التماس إفلاس الشركات الكبيرة المودع من قبل الدائنين من ٩ مارس غير قابلة للمقاضاة، وهذا دون اشتراط أن تكون حالة الإفلاس مرتبطة بالطوارئ الوبائية، فستقوم المحاكم برفض طلبات الإفلاس المقدمة فيما بين الفترة ٩ مارس ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وذلك لصدور حكم بإفلاس أو إعسار الشركات الكبيرة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٧٠ الصادر بتاريخ ٨ يوليو ١٩٩٩، وكان يسمى في تلك الآونة بمرسوم (Prodi-bis).

هذا وتمتد تلك الأحكام إلى جميع طلبات الإفلاس، وبالتالي تشمل الطلبات التي قدمها مجلس إدارة الشركة ذاته؛ وذلك من أجل السماح لأصحاب الشركات الذين يعانون من ضغوط اقتصادية ومالية بتقييم إمكانية وجود أدوات بديلة، وهذا بالتالي سوف يساعدهم على حل أزمة عملهم، مع تجنب التعرض للعواقب المدنية والجنائية المتعلقة بتدهور في حالة الإفلاس الموجودة بالفعل.

الاستثناء الوحيد على القاعدة السابقة، يتمثل في طلبات الإفلاس التي يقدمها النائب العام، مصحوبة بطلب لإصدار تدابير وقائية أو متحفظة لحماية أصول الشركة لا تزال مقبولة، وذلك لتجنب التصرفات المشتتة، بما في ذلك تلك ذات الصلة الجنائية، على حساب الدائنين.

٣ – التسوية مع الدائنين وإعادة التفاوض في اتفاقيات إعادة هيكلة الديون، فقد نص المرسوم بقانون على ما يلي:

أ – فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع الدائنين واتفاقيات إعادة هيكلة الديون، تم تمديد المواعيد النهائية للامتثال لهذه الإجراءات المعتمدة بالفعل، والتي

تبدأ في ٢٣ فبراير ٢٠٢٠، وتنتهي في ٣١ديسمبر ٢٠٢١، وذلك لمدة (ستة أشهر).

ب – التسوية مع الدائنين أو اتفاقيات إعادة هيكلة الديون التي تكون إجراءات التحقق من صحتها معلقة اعتباراً من ٢٣ فبراير ٢٠٢٠، يحق للشركة صاحبة الطلب، قبل موافقة المحكمة على التسوية القيام بما يلي:

- تقديم طلب جديد للمحكمة يتضمن اتفاقية جديدة لإعادة هيكلة الديون، لتحل محل تلك المقدمة بالفعل.
- تقديم موجز يحدد المواعيد النهائية الجديدة لتحقيق خطة إعادة الهيكلة، بشرط ألا يتجاوز تأجيل هذه المواعيد النهائية ستة أشهر.

٤ – تأجيل إعادة رأسمال الشركة إلى نصابه القانوني:

بسبب الظروف الاستثنائية التي تسببها الأوبئة، والتي يمكن أن تؤدي بسهولة إلى توليد خسائر تؤثر على رأس المال المسجل حتى بالنسبة الشركات التي كانت في السابق بحالة جيدة في الظروف الاقتصادية والمالية العادية، وطبقاً لأحكام القانون المدني الإيطالي التي تتطلب إعادة رأس المال المسجل إلى ما كان عليه، عندما يتم تخفيضه بأكثر من الثلث كنتيجة للخسائر، فإن تلك القاعدة لن تسري حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٥ – الإجراءات المؤقتة لقروض المساهمين:

تقدم الحكومة الإيطالية إجراء لتزويد الشركات بالدعم المناسب للقروض (وذلك من خلال قروض المساهمين).

فينص (مرسوم السيولة) على تعليق مؤقت من ٨ أبريل ٢٠٢٠ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، لقواعد تبعية القروض المقدمة لصالح الشركة لقروض المساهمين أو أولئك الذين يقومون بأنشطة الإدارة والتنسيق (المادتان ٢٤٦٧ و٢٤٩٧ خامساً من القانون المدني الإيطالي)، وذلك من أجل تشجيع مصادر بديلة للاستدامة المالية المحتملة للشركة.

وهذا يعد عاملاً مشجعاً كبيراً للمساهمين، خاصة في الوقت الذي يكون فيه من الضروري تشجيعهم على المشاركة بشكل أكبر في تعزيز مالية الشركة.

وفقاً للتدابير الأخرى، يعد هذا التدبير مؤقتاً ويقتصر على قروض المساهمين الممنوحة منذ تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

تاسعاً – في دولة فرنسا(٢٢):

قد أعلن قانون الطوارئ الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس ٢٠٢٠ (حالة الطوارئ الصحية في البلاد) بدءًا من ٢٤ مارس ٢٠٢٠، ومن المقرر أن تنتهي في ٢٤ مايو ٢٠٢٠، وذلك بسبب أزمة جائحة فيروس (COVID-19).

وبموجب قانون الطوارئ هذا، أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً تنفيذياً (له قوة القانون)، وأدخلت من خلاله تعديلات مؤقتة على قانون الإفلاس الفرنسي في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ (المرسوم التنفيذي رقم ٣٤١ لسنة ٢٠٢٠)؛ وذلك للمساعدة في حماية الشركات، والموظفين، ومجلس إدارة الشركات من عواقب عدم التدفق النقدي نتيجة للأزمة الصحية الحالية، وسوف نتناول الأحكام الرئيسية للمرسوم التنفيذي، وكذلك بعض آثاره على الشركات المتعثرة، وذلك على النحو الآتي:

١ – تطبيق عدم الإفلاس عن "وقف السداد" حتى ١٢ مارس ٢٠٢٠:

بموجب القانون الفرنسي، يطلب من المدينين عادة تقديم طلب بإفلاسهم في غضون (٤٥ يوماً) من (التوقف عن السداد)، وهو ما يحدث عند تجاوز ديونهم لأصولهم السائلة.

ويتم رفع طلب الإفلاس لاتخاذ إجراءات (الاسترداد القضائي) أو (التصفية القضائية)، بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن البدء بأنواع معينة من القيام بإجراءات ما قبل الإفلاس إلا بعد (الوقف عن السداد).

وينص المرسوم التنفيذي الحالي على أنه، حتى انتهاء فترة ثلاثة أشهر عقب انتهاء (حالة الطوارئ الصحية) (أي حتى ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠ بموجب الجدول الحالي)، يجب تطبيق عدم القضاء بالإفلاس نتيجة (التوقف عن السداد) حتى ١٢ مارس ٢٠٢٠، بغض النظر عن الأحداث أو المواقف اللاحقة.

ونتيجة لذلك، إذا لم تكن الشركة في حالة (توقف عن السداد) في ١٢ مارس ٢٠٢٠، فستكون قادرة على مواصلة العمليات كمنشأة تجارية مستمرة، ولن تكون هناك حاجة للإفلاس طالما استوفى مركز السيولة النقدية لديها سداد الديون.

وبالإضافة إلى ما تقدم، سيتم السماح للشركات التي لم تكن في حالة (توقف

(٢٢) Fabrice Baumgartner, Aude Dupuis, COVID-19: Temporary French Bankruptcy Law Adjustments, March 31, 2020, available at (https://www.clearygottlieb.com/news-and-insights/publication-listing/covid19-temporary-french-bankruptcy-law-adjustments).

عن المدفوعات) في ١٢ مارس ٢٠٢٠ ببدء إجراءات ما قبل الإفلاس التي لا تتوفر عادة إلا للشركات التي (تتوقف عن الدفع)، حتى إذا كان وضع السيولة النقدية فيما بعد يستوفي اجتياز (الديون المطلوبة) أي، كما نوقش أعلاه، قد يكون نظام (الحماية) قابلاً للتطبيق، بالإضافة إلى الإجراءات التي تنطوي على وسطاء معينين من قبل المحكمة لإعادة هيكلة الديون، والتي تلعب دوراً مهماً في إعادة الهيكلة، وينظر إليها بشكل عام على أنها أدوات فعالة لإعادة هيكلة الديون في شكل مصالحة.

كما ينص المرسوم التنفيذي كذلك على أنه في حالة إذا ما كانت الشركة في حالة (توقف عن السداد) بعد ١٢ مارس ٢٠٢٠، سيظل يسمح للشركة المتعسرة بتقديم ملف الإفلاس وبدء إجراءات (الاسترداد القضائي) أو (التصفية القضائية)، هذا وقد تختار بعض الشركات تقديم طلب للإفلاس للحصول على أموال عامة لسداد مطالبات معينة للموظفين، ومع ذلك سيكون هذا الخيار في تقدير الشركة المتعسرة وحدها، ولا يجوز لدائنيها ولا مكتب المدعي العام طلب فتح إجراءات "استرداد قضائي" أو "تصفية قضائية" فيما يتعلق بشركة كانت في "توقف عن سداد الديون" "بعد ١٢ مارس ٢٠٢٠، ولأغراض عملية، فإن الشركة المتوقفة عن السداد بعد ١٢ مارس ٢٠٢٠ ستتمكن من استخدام كل إجراءات الإفلاس المنصوص عليها في القانون الفرنسي، وفقاً لظروفها واحتياجاتها، وعقب نهاية فترة (الثلاثة أشهر) التالية لنهاية (حالة الطوارئ الصحية)، سيتعين على الشركات التي لا تزال في حالة (توقف عن السداد) تقديم طلب للإفلاس في غضون (خمسة وأربعين يوماً).

هذا وقد يكون للقواعد الموضحة أعلاه آثار فيما يتعلق بتطبيق قواعد النقل الاحتيالية، التي تنطبق بموجب القانون الفرنسي خلال "فترة الريبة " فعلى سبيل المثال، تحدد محكمة الإفلاس عادةً تاريخ (التوقف عن السداد)، والتي قد تقرر أنها حدثت قبل (ثمانية عشر شهراً) من تاريخ صدور الحكم في إجراءات الإفلاس، وهذا التاريخ يعد نقطة البداية لـ(فترة الريبة)، والتي يمكن خلالها الطعن في بعض المعاملات وإلغاؤها، وبما أن (التوقف عن السداد) لن يكون قابلاً للتطبيق من ١٢ مارس ٢٠٢٠ حتى ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠، فمن المعقول حينئذ أن نتوقع أنه في حالة إجراءات الإفلاس اللاحقة، لا ينبغي لمحاكم الإفلاس أن تحكم في حدوث (التوقف عن السداد) أثناء تلك الفترة على الأقل للشركات التي لم تكن في حالة توقف عن السداد في ١٢ مارس ٢٠٢٠ أو قبل ذلك.

ونتيجة لما تقدم، فإن المعاملات التي أبرمها المدين خلال تلك الفترة لن تكون عرضة لخطر الإلغاء وفقاً لقواعد النقل الاحتيالية، المرسوم التنفيذي يتضمن استثناء،

ولكن في حالة الاحتيال، سيسمح لمحكمة الإفلاس بأن تقرر أن التوقف عن السداد قد حدث في أي وقت حتى (ثمانية عشر شهراً) قبل تاريخ الحكم بالإفلاس.

٢ – تمديد بعض المواعيد النهائية:

يمدد المرسوم التنفيذي العديد من المواعيد النهائية المنصوص عليها في قانون الإفلاس الفرنسي، وهي على النحو الآتي:

أ – تمدد المدة القصوى لإجراءات توفيق أوضاع الشركات المتعثرة وهي عادة لفترة زمنية تساوي مدة (حالة الطوارئ الصحية) بالإضافة إلى ثلاثة أشهر أخرى، إذا انتهت (حالة الطوارئ الصحية) التي بدأت في ٢٤ مارس ٢٠٢٠ وتنتهي في ٢٤ مايو ٢٠٢٠، كما هو مقرر حالياً، وبالتالي فستتم زيادة المدة القصوى لإجراءات توفيق أوضاع الشركات المتعسرة لمدة خمسة أشهر إضافية (أي إجمالي عشرة أشهر).

يبدو أن هذا لا ينطبق فقط على إجراءات التوفيق المعلقة في ٢٤ مارس ٢٠٢٠، ولكن أيضاً على إجراءات توفيق الأوضاع التي بدأت بعد ٢٤ مارس ٢٠٢٠ وحتى ثلاثة أشهر بعد انتهاء (حالة الطوارئ الصحية).

ب – عندما تكون الشركة خاضعة لـ (خطة حماية) أو (خطة استرداد) أي خطة وافقت عليها المحكمة عند الخروج من إجراءات (التصفية)، يمكن تمديد مدة الخطة، فيجوز لرئيس محكمة الإفلاس، حتى ثلاثة أشهر بعد انتهاء (حالة الطوارئ الصحية)، بناءً على طلب الوصي المشرف على تنفيذ الخطة، تمديد مدة الخطة لمدة مساوية لمدة تصل إلى مدة "حالة الطوارئ الصحية" بالإضافة إلى ثلاثة أشهر (أي ما يصل إلى خمسة أشهر إضافية كحد أقصى إذا ظلت "حالة الطوارئ الصحية" سارية لمدة شهرين، كما هو مقرر حالياً)، ويجوز لمكتب المدعي العام طلب التمديد لمدة تصل إلى عام واحد.

عقب انقضاء فترة الثلاثة أشهر التالية لانتهاء (حالة الطوارئ الصحية)، ولمدة ستة أشهر بعد ذلك، يجوز لمحكمة الإفلاس تمديد فترة الخطة لمدة تصل إلى (سنة واحدة) بناءً على طلب مكتب المدعي العام أو الوصي المشرف على تنفيذ الخطة.

ستسمح هذه الأحكام للشركات غير القادرة على الوفاء بالموعد النهائي المنصوص عليه في خطتها بتأجيل هذا الموعد النهائي.

ج – يجوز لرئيس محكمة الإفلاس تمديد المواعيد النهائية المطبقة على أمناء الإفلاس طوال فترة (حالة الطوارئ الصحية) بالإضافة إلى ثلاثة أشهر، بناءً على طلبهم.

د – يتم تمديد المواعيد النهائية التالية تلقائياً لمدة (حالة الطوارئ الصحية) بالإضافة إلى شهر واحد:

- المواعيد النهائية المتعلقة بـ (فترة المراقبة)، أي الفترة المتاحة لوضع خطة خروج من إجراءات (التصفية).
- المواعيد النهائية المتعلقة بتنفيذ (خطط الحماية) (خطط بيع الأصول) المعتمدة بعد الخروج من إجراءات (التصفية).
- المواعيد النهائية المتعلقة بالعمليات المستمرة عندما تكون إجراءات (التصفية القضائية) معلقة.
- مدة إجراءات التصفية المبسطة.

٣ – تنظيم إجراءات الإفلاس:

يهدف المرسوم التنفيذي إلى تسهيل إجراءات ما قبل الإفلاس والإفلاس في الظروف التي قد يتعذر فيها تنظيم جلسات الاستماع والاجتماعات الجسدية من خلال ما يلي:

أ – يجوز رفع الدعاوى أمام المحاكم لبدء هذه الإجراءات بأي وسيلة (أي بما في ذلك إلكترونياً).

ب – يجوز للمدينين الحصول على تفويضات لتقديم مطالبات وحجج كتابية فقط (دون أي جلسة استماع).

ج – يجوز لرؤساء محاكم الإفلاس أن يطلبوا إرسال المراسلات إليهم بأي وسيلة (أي بما في ذلك إلكترونياً).

د – يجوز إجراء الاتصالات بين محاكم الإفلاس وأمناء التفليسة بأي وسيلة (أي بما في ذلك إلكترونياً).

عاشراً – في دولة سويسرا(٢٣):

في ١٦ أبريل ٢٠٢٠، أصدر المجلس الاتحادي السويسري قانوناً خاصاً فيما يتعلق بنظام الإفلاس وإعادة الهيكلة للديون، وذلك لحماية الشركات التي واجهت صعوبات مالية ناجمة عن جائحة فيروس (COVID-19)، وسمي بقانون (إفلاس

(٢٣) Laurent Gillieron, Bankruptcy laws eased for Covid-affected companies, APR 16, 2020, Available at (https://www.swissinfo.ch/eng/debt-relief_bankruptcy-laws-eased-for-covid-affected-companies/45694796), (25/4/2020) Andrea Trost, Dunja Koch, JÕrme Pidoux, Measures to Assist Swiss Companies During COVID-19: A New Temporary Insolvency and Restructuring Regime, 21 April 2020, Available at (https://blog.froriep.com/en/insolvency-and-restructuring-regime-for-swiss-companies-covid-19-switzerland), (25/4/2020).

COVID-19)، وقد دخل هذا القانون حيز التنفيذ في ٢٠ أبريل ٢٠٢٠، وسيظل ساري المفعول لمدة ستة أشهر.

يحتوي قانون (إفلاس COVID-19) على ثلاثة تدابير مؤقتة وهي على النحو التالي:

١ – تعليق واجب مجلس الإدارة بإخطار القاضي في حالة المديونية المفرطة:

بموجب القانون السويسري، يجب على مجلس الإدارة إخطار القاضي دون تأخير إذا كانت الشركة مثقلة بالديون، ما لم يكن بعض الدائنين على استعداد لإخضاع مطالباتهم إلى مطالبات جميع دائني الشركة الآخرين بمبلغ يكفي لتغطية عجز رأس المال وأي خسائر متوقعة سيتم تكبدها في الأشهر (الاثنى عشر) المقبلة، فقد يؤدي عدم إخطار القاضي في الوقت المناسب بمسؤولية مدنية وجنائية. عند تلقي هذا الإخطار، ستبدأ المحكمة في إجراءات الإفلاس ما لم يكن هناك احتمال لإعادة الهيكلة المالية.

وخلافاً لما سبق، يعفي مرسوم (إفلاس COVID-19) مجلس الإدارة مؤقتاً من واجبه بإخطار القاضي، شريطة الآتي:

أ – لم تكن الشركة مثقلة بالديون في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

ب – أن يكون هناك احتمال أن المديونية المفرطة يمكن معالجتها بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وينطبق الشيء نفسه على (مراقبي الحسابات) الذين لديهم واجب قانوني لإخطار القاضي، إذا فشل مجلس الإدارة في القيام بذلك.

ويجب على مجلس الإدارة توثيق وتقديم أسباب قراره كتابة.

٢ – وقف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الشركات الصغيرة والمتوسطة)، ما يسمى وقف (COVID-19):

قد تتقدم الشركات المتوسطة والصغيرة بطلب للحصول على وقف للديون، ويوفر الوقف الجديد لـ (COVID-19) للشركات الصغيرة والمتوسطة إجراءات بسيطة للحصول على وقف مؤقت لالتزامات الدفع الخاصة بها، على هذا النحو، فهو بديل أبسط لوقف الدين العادي بموجب قانون إنفاذ الديون والإفلاس الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصفية الشركة بدلاً من إعادة هيكلتها.

شروط وقف (COVID-19) تتمثل في الآتي:

أ – أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لم تكن مثقلة بالديون في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أو

إذا كانت هناك مديونية زائدة، وقد خضع بعض الدائنين في مطالباتهم لجميع مطالب الدائنين الآخرين في قبول التوقف عن الدفع لحين تجاوز المديونية.

ب – أن تكون أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة غير متداولة علناً.

ج – أن لا تتجاوز الشركات الصغيرة والمتوسطة اثنين من العتبات التالية في عام ٢٠١٩، وهما على النحو التالي:

- إجمالي الميزانية العمومية ٢٠ مليون فرنك سويسري.
- إيرادات مبيعات بقيمة ٤٠ مليون فرنك سويسري أو أكثر.

يجوز منح وقف اختياري لفترة أولية تصل إلى ثلاثة أشهر، كما يجوز للمحكمة تمديد الوقف الاختياري لمدة إضافية تصل إلى ثلاثة أشهر.

يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة التقدم بطلب للحصول على وقف (COVID-19) في إجراء بسيط عن طريق تقديم طلب توضح فيه وضعها المالي بطريقة موثوقة، وتقدم أدلة على ذلك، ليس من الضروري توفير خطة إعادة هيكلة، من خلال تقديم طلب لوقف اختياري لـ (COVID-19)، يعتبر مجلس الإدارة قد أوفى بواجبه بإخطار المحكمة في حالة الإفراط في المديونية، يتم نشر منح الوقف (COVID-19)، ويجب أن تخطر الشركات المتعسرة على الفور جميع الدائنين المعروفين كتابياً أو عبر البريد الإلكتروني.

خلال الوقف الاختياري لـ (COVID-19)، قد تستمر الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ أنشطتها التجارية، ولا تتأثر المطالبات الناشئة بعد منح الوقف بهذا الوقف.

ومع ذلك، لا يجوز للشركات الصغيرة والمتوسطة القيام بأي أعمال تضر بالمصالح المشروعة للدائنين، أو تفضل الدائنين الأفراد على حساب الآخرين.

بالإضافة إلى ما تقدم، لا يجوز للشركات الصغيرة والمتوسطة التخلص من أصولها الثابتة أو التعهد بها أو رهنها خلال الوقف الاختياري دون موافقة المحكمة.

٣ – التعديلات على نظام إعادة هيكلة الديون الحالي:

قام المجلس الاتحادي السويسري بتنفيذ المزيد من التدابير من أجل تبسيط الوقف العادي الحالي بموجب قانون (DEBA)، والذي بخلاف الوقف في قانون إفلاس (COVID-19) لا يقتصر على الشركات الصغيرة والمتوسطة، على وجه الخصوص، يتم تحرير الشركات من الالتزام بتزويد القاضي بخطة إعادة هيكلة مؤقتة عند التقدم بطلب لوقف اختياري عادي.

علاوة على ذلك، فإن الحد الأقصى لمدة الوقف المؤقت التي قد تمنحها المحكمة في هذا السياق قد تم تمديدها من (أربعة أشهر) إلى (ستة أشهر)، وقدرة المحكمة على إعلان إفلاس الشركة قبل نهاية الوقف المؤقت محدودة.

هذا ولا يمنع منح الوقف بموجب قانون (COVID-19) الشركات الصغيرة والمتوسطة من التقدم بطلب للحصول على الوقف الاختياري العادي في أي وقت، ومع ذلك يتم تقليل مدته إلى نصف مدة الوقف بموجب قانون (COVID-19).

بالإضافة إلى هذه التدابير السابقة، اعتمد المجلس الاتحادي السويسري مرسوم (Covid-19) في ٢٥ مارس ٢٠٢٠، وبالتالي وافق على حزمة ضمان بمبلغ يصل إلى (٢٠ مليار فرنك سويسري) قد تمت زيادته لاحقاً إلى (٤٠ مليار فرنك سويسري).

بناءً على هذا القانون تُمنح الشركات التي تحتاج إلى سيولة إمكانية الوصول إلى القروض بطريقة سريعة ومباشرة للغاية.

هذا ويميز هذا القانون بين نوعين من القروض: قرض (Covid-19) مبلغ القرض يصل فيه إلى (٥٠٠٠٠٠ فرنك سويسري)، وقرض (Covid-19 Plus) (مبلغ القرض يصل إلى (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سويسري).

أظهرت التجربة خلال الأيام القليلة الماضية أن قروض (Covid-19) متاحة في غضون بضع ساعات (للعملاء الحاليين) وقروض (Covid-19 Plus) في غضون أيام قليلة (مرة أخرى للعملاء الحاليين).

نتيجة لبرنامج السيولة، تتوفر السيولة بسرعة كبيرة، وقد أظهرت التجربة أن هناك طلباً كبيراً على القروض وأن النظام المصرفي قادر على تلبية الطلبات.

الخاتمة:

إن فترة استمرار بقاء جائحة فيروس كورونا في وقتنا الحالي تعد غير معروفة حالياً لأغلب دول العالم، وأن الاستمرار في تطبيق الإجراءات قد يمتد إلى أجل غير مسمى، أو قد ينقطع تارة وقد يفرض تارة أخرى، ولذلك يصبح من شبه المستحيل على الشركات إجراء تقييمات دقيقة حول الإيرادات المستقبلية لها، ومدى إمكانية سداد ما عليها من مستحقات مالية لدائنيها، ولذلك يجب على جميع الدول في أنحاء الوطن العربي أن تقوم بسن تشريع أو صدور مرسوم بقانون لحماية الشركات من خطر الإفلاس، ولذلك نوصي أن تتضمن تلك التشريعات الآتي:

١ – يجب إلزام البنوك، والمؤجرين، والموردين، والمدينين للشركات، والدائنين للشركات والشركات نفسها، بأن يعملوا معاً في تنفيذ عمليات الترحيل التوافقي للديون،

وعادةً ما يفكرون في فترة تتراوح من (أربعة إلى ستة أشهر) من فترات السماح، للتغلب على الأشهر الأكثر صعوبة للوباء، وتلك المدة تترك الوقت للتحضير لإعادة الهيكلة الشاملة للديون خلال الربع الأخير (من عام ٢٠٢٠)، والأمل أن يتم تنفيذ التنبؤات بمزيد من الواقع.

٢ – نظراً لوجود ثغرات معينة في التنظيم القانوني للوقف الاختياري في أغلب الدول حول العالم، والتي قد يتم إغلاقها من قبل المشرعين في المستقبل، وبما أن ممارسات المحكمة في مثل هذه الأمور لا تزال قيد التطوير، فسيكون من الضروري إلزام الدائنين والمدينين بإعادة التفاوض على البنود التعاقدية التي من شأنها ضمان الحد الأقصى من الحماية لمصالح كل طرف.

٣ – يجب على جميع الدول العربية أن تنتهج نهج أغلب الدول الأوروبية والأجنبية من تعليق حق الدائنين للشركات المتعثرة نتيجة جائحة كورونا من التقدم برفع دعوى إفلاس للشركات المتعسرة، وذلك حتى انتهاء تلك الأزمات.

٤ – يجب سن القوانين التي تعمل على إعفاء مجلس الإدارة من المسؤولية أثناء تلك الجائحة إذا قام بالتصرف وإبرام الصفقات وكانت الشركة في حالة تعثر ملحوظ.

٥ – يجب تحرير مجلس الإدارة من واجبه بتقديم طلب الإفلاس إذا كانت الشركة متعثرة، وقد رأى إمكانية عودة الشركة لما كانت عليه في السابق، وذلك بإمكان مجلس الإدارة افتراض احتمالية كافية لمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركة بعد هذه الفترة، عن طريق (القروض الجديدة، أو مساهمات المساهمين، أو تأجيل التزامات السداد المستحقة).

٦ – التزام التسجيل للقرارات والمناقشات هو واجب شخصي على جميع الممثلين القانونيين للشركة (وعادة ما يكون رئيس مجلس الإدارة، أو أعضاء مجلس الإدارة)، وفي حالة عدم القيام بإجراءات التسجيل، تكون المسؤوليات الشخصية، والعقوبات الجنائية وشيكة الوقوع على هؤلاء الممثلين.

٧ – منح تعويض من جانب حكومات الدول العربية للشركات التي انخفضت إيراداتها نتيجة تأثرها بتلك الجائحة.

المراجع

- Aiden Murphy, Declan Hanly, COVID-19: Restructuring and insolvency solutions for your business, 07/04/2020, Available at (https://www.crowe.com/ie/insights/covid-19-restructuring-and-insolvency-solutions-for-your-business).
- Andrew Foster, Duncan Lockhart, Andrew Ramsden, Tristan Cox, COVID-19 UK: Prospective changes to insolvency law (England and Wales), 02 April 2020, available at (https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-uk-prospective-changes-to-insolvency-law-england-and-wales).
- Andrea Trost, Dunja Koch, Jérôme Pidoux, Measures to Assist Swiss Companies During COVID-19: A New Temporary Insolvency and Restructuring Regime, 21 April 2020, Available at (https://blog.froriep.com/en/insolvency-and-restructuring-regime-for-swiss-companies-covid-19-switzerland).
- Aurelio Gurrea Martínez, Dissolution of companies and bankruptcy in times of coronavirus, 15 March 2020, Available at (https://www.derechoyfinanzas.org/disolucion-de-sociedades-y-concurso-de-acreedores-en-tiempos-del-coronavirus/).
- Aurelio Gurrea-Martínez, Insolvency Law in Times of COVID-19 (March 27, 2020). Ibero-American Institute for Law and Finance, Working Paper 2/2020, p3, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3562685 or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3562685>).
- Alison Goldthorp, Sarah Coucher, James Stonebridge, COVID-19: Legal considerations for UK Boards (updated to reflect the position as at April 1, 2020), April 2020, Available at(https://www.nortonrosefulbright.com/en/knowledge/publications/621d58ef/covid-19-legal-considerations-for-uk-boards).
- Christina McKeon Frutuoso, Avoiding insolvency, and

worse, in the covid-19 crisis, 07 April 2020, available at (< https://latinlawyer.com/article/1225215/avoiding-insolvency-and-worse-in-the-covid-19-crisis >).

- Ehud (Udi) Arzi, Ran Feldman, Dorit Hamberg, Noa Lavian, Eden Weiss, The impact on contracts of possible insolvency due to the corona crisis, April 7 2020, Available at (https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=992bf6d7-8067-4497-a44c-c5ff6eb82cc3).
- Emily Davis, John Alderton, Regulatory requirements for UK Insolvency Practitioners during COVID-19, April 9, 2020, Available at (https://www.restructuring-globalview.com/2020/04/qa-regulatory-requirements-for-uk-insolvency-practitioners-during-covid-19/).
- Esteban Ortiz-Mena, Noboa Velasco, Paúl, Propuestas Societarias y Concursales para Mitigar el Impacto Económico del COVID-19 en Ecuador (Corporate and Insolvency Proposals to Mitigate the Economic Impact of COVID-19 in Ecuador) (April 4, 2020), p1-2, Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract=3568267 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3568267).
- David Murray, David Few, Coronavirus (COVID-19) - Company Directors' Duties and Flexibility in Insolvency Law, 30 March 2020, available at (https://www.blandy.co.uk/about/news-and-insights/insights/coronavirus-covid-19-company-directors-duties-and-flexibility-in-insolvency-law).
- Fabrice Baumgartner, Aude Dupuis, COVID-19: Temporary French Bankruptcy Law Adjustments, March 31, 2020, available at (https://www.clearygottlieb.com/news-and-insights/publication-listing/covid19-temporary-french-bankruptcy-law-adjustments).
- Frank Grell, Dr. Jörn Kowalewski, Dr. Ulrich Klockenbrink, Legal Update - Remedy for Managing Directors in

Times of COVID-19: Suspension of insolvency filing obligations and limitation of liability risks in Germany, March 22, 2020, available at (https://www.lathamgermany.de/2020/03/legal-update-remedy-for-managing-directors-in-times-of-covid-19-suspension-of-insolvency-filing-obligations-and-limitation-of-liability-risks-in-germany/).

- Federico Sutti, Cristian Fischetti, COVID-19: Insolvency measures introduced by Italy's Law Decree no. 23 of April 8, 2020 (the so-called "Liquidity Decree"), published in the Official Gazette and effec-tive as of April 9, 2020, April 10, 2020, Available At (https://www.dentons.com/en/insights/alerts/2020/april/7/interventions-in-bankruptcy-matters-by-the-liquidity-decree-approved-by-the-council-of-ministers-en).
- Gert-Jan Boon, Markus Konrad Brunnermeier, Horst G. M. Eidenmueller, Luca and Gurrea- Enriques, Aurelio Martínez, Kathryn Judge, Jean-Pierre Landau, Marco Pagano, Ricardo A.M.R. Reis, Kristin, The Covid-19 Pandemic and Business Law: A Series of Posts from the Oxford Business Law Blog (April 11, 2020). Oxford Legal Studies Research Paper Forthcoming, p2, Available at (SSRN: https://ssrn.com/abstract=).
- Giovanni Fonte, Covid-19 in Italy: Liquidità Decree dedicates articles to insolvency procedure, 16 April 2020, Available at (https://www.roedl.com/insights/covid-19/italy-liquidita-decree-insolvency-procedures).
- Joss Hargrave, Nicolas Morelli, Lyle Abel, Cedric Berckmans, John Shi, ¼ubomír Breèka, Casper Moltke-Leth, Kristiina Lehvilä, Celine Nezet, Dr. Dirk Barcaba, Ádám Boross, Nipun Gupta, Matteo Meroni, Adam Kowalczyk, Ken Cheung, Alfonso Carrillo Cano, Mattias Lindberg, René Rieter, Lucas Pitts, Jordan Cooper, COVID-19: International Restructuring & Insolvency Update, 03-2020, Avail-

able at (https://www.twobirds.com/en/news/articles/2020/global/covid-19-international-r-and-i-briefing).

- Laurent Gillieron, Bankruptcy laws eased for Covid-affected companies, APR 16, 2020, Available at (https://www.swissinfo.ch/eng/debt-relief_bankruptcy-laws-eased-for-covid-affected-companies/45694796).
- Liam Preston, Paul Keddie, Covid-19 proposed changes to UK insolvency laws, 08 April 2020, Available at (https://www.macfarlanes.com/what-we-think/in-depth/2020/covid-19-proposed-changes-to-uk-insolvency-laws/).
- Lisa Calabrese, James Jarvis, Coronavirus (COVID-19): Important Temporary Relief in Insolvency Law, 24/3/2020, Available at (https://www.finlaysons.com.au/2020/03/coronavirus-covid-19-important-temporary-relief-in-insolvency-law/).
- Paul Rosen, David Wood, COVID-19 - Temporary Relaxation of UK Insolvency Laws, April 7, 2020, Available at (https://katten.com/covid-19-temporary-relaxation-of-uk-insolvency-laws).
- Peter Hoegen, Dr Franz Bernhard Herding, Dr Sven Prüfer, Dr Walter Uebelhoer, Dr Christopher Kranz, Covid-19 pandemic: Temporary suspension of the obligation to file for insolvency proceedings, 31 March 2020, available at (file:///C:/Users/PC_2018/Desktop/Snapshot-Covid19-Temporary-suspension-of-obligation-to%20file-for-insolvency-proceedings-310320.pdf).
- Richard Squire, U.S. airlines don't need a bailout to stay in business, March 23, 2020, available at (https://www.washingtonpost.com/opinions/2020/03/22/us-airlines-dont-need-bailout-stay-business/).
- Stefano Parlatore, Daniele Geronzi, Daria Pastore, Luca Autuori, Giandomenico Ciaramella, Marialuisa Garavelli, Sara Colombera, New rules on the Italian government's re-

view of investments in Strategic industries at the time of Covid-19 Covid-19 emergency - Italy insolvency and business crisis, APRIL 2020, available at (https://www.legance.com/wp-content/uploads//2020/04/Newsletter_COVID-19_emergency_%E2%80%93_Italy_insolvency_and_business_crisis-1.pdf).

- Shameek Jankee, Bhomitrajeet Sandeep Ramlochund, Sivakumaren Robin Mardemootoo, Mauritius: Insolvency Issues with respect to COVID-19, April 9, 2020, Available at (https://www.dentons.com/en/insights/articles/2020/april/9/mauritius-insolvency-issues-with-respect-to-covid-19).
- Shreya Prakash, Evaluating Some Strategies for Preventing Insolvency Proceedings in the Wake of the COVID-19 Crisis, 21 Apr 2020, available at (https://www.law.ox.ac.uk/business-law-blog/blog/2020/04/evaluating-some-strategies-preventing-insolvency-proceedings-wake).
- Sean F. Collins, James D. Gage, Heather L. Meredith, Walker W. MacLeod, Jocelyn Perreault, Alain N. Tardif, COVID-19 Considerations from Our Bankruptcy & Restructuring Experts, March 17, 2020, available at (https://www.mccarthy.ca/en/insights/blogs/restructuring-roundup/covid-19-considerations-our-bankruptcy-restructuring-experts).
- Yoko Takagi, Reyes Carvajal, COVID-19: Spanish Government Financial Assistance Measures, 19 APR 2020, Available at(https://www.whitecase.com/publications/alert/covid-19-spanish-government-financial-assistance-measures).
- Zahra Ali, Spanish measures for restructuring/insolvency in the context of coronavirus (COVID-19)-threats and opportunities, 27 Mar 2020, Available At (https://www.lexisnexis.co.uk/blog/restructuring-and-insolvency/spanish-measures-for-restructuring-insolvency-in-the-context-of-coronavirus-(covid-19)-threats-and-opportunities).

Mechanisms for facing the risk of corporate bankruptcy in the time of the Corona pandemic and efforts of national legislation

Dr. Mohamed Salah Abdellah Mohamed

The world may be exposed in our present time to a global pandemic, the scope of which is not limited to humans only, but extends to companies, and has a great influence on them, especially in fulfilling their obligations; As a result of stopping the movement of trade exchange between countries, and applying precautionary measures within the companies themselves, which may lead in many cases to the risk of bankruptcy, closure, and dismissal of its employees, which may affect the national economy of the countries that these companies follow, which It motivated us to study the mechanisms of facing the risk of bankruptcy, and we were guided in that by practical applications of measures taken by European, Asian and Arab countries to avoid bankruptcy of companies located within their country, and these measures had a great impact on the existence of these companies.